مجلة كان التاريخية

مجلة سنوية محكمة تصدر عن مركز الوثائق والدراسات الإنسانية

- النظام الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي : دراسة جيوبوليتيكية

  د.فهد عبد الرحمن آل ثاني

- المدينة والبيئة : المدينة الخليجية مثالاً.

  أ.د. أحمد عبد الله أحمد بابكر

- الفكر السياسي عند الشيخ محمد الغزالي .

  د. أحمد البرصان

- صورة القطاة في الشعر الجاهلي والإسلامي .

  د. سلامة عبد الله السويدي

العدد الثالث عشر - السنة الثالثة عشر

الدوحة

١٤٣٢هـ - ٢٠١١م

الفكر السياسي عند الشيخ محمد الغزالي

الدكتور أحمد البرصان

قسم العلوم السياسية

والدراسات الدبلوماسية

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

جامعة العلوم التطبيقية

مقدمـــة :

يعتبر الشيخ محمد الغزالي (١٩١٧ - ١٩٩٦) من أبرز رجال الدعوة الإسلامية في القرن العشرين ، ومن أشهر العلماء المجددين في الفكر الإسلامي في التاريخ الإسلامي المعاصر ، وامتدادا للمدرسة الإصلاحية أمثال رشيد رضا والإمام حسن البنا ، مارس الدعوة الإسلامية أكثر من نصف قرن ، وفي فترة من أشد الفترات التاريخية صراعا بين الفكر الإسلامي من جهة وبين الفكر العلماني الرأسمالي والفكر الماركسي والاشتراكي من جهة أخرى . كما وتعد الفترة التي عاشها الغزالي ، من أشد الفترات صراعا بين الفكر القومي العربي والفكرة الإسلامية . وتأتي أهمية دراسة فكر الشيخ الغزالي ، في أنه ترك جيلا من المثقفين المنتمين للحركة الإسلامية في مختلف بقاع العالم العربي بخاصة والعالم الإسلامي بعامة . ولقد انتشرت أفكاره من خلال كتبه التي تجاوزت الخمسين مؤلفا معظمها في الدعوة والرد على التيارات الفكرية الأخرى المعادية للإسلام ، وتناول في مؤلفاته مختلف القضايا المعاصرة سواء في مجال الحوار والدعوة أو القضايا الفكرية والاقتصادية والاجتماعية والعقيدة ، كما أن أسلوبه السهل السلس قد جعل مؤلفاته في متناول العامة والخاصة ولم يكن تأثير الغزالي نابعا من مؤلفاته فقط ، بل من عمله أيضا بالوعظ والتدريس في العديد من الدول العربية .

لقد استطاع الشيخ الغزالي بما يتميز به من أسلوب ومرونة في الدعوة ، أن يصل

إلى جمهوره في الدول العربية على اختلاف اتجاهاتها السياسية والفكرية رغم الخلافات السياسية التي شابت العلاقات العربية ، ففي الوقت الذي نجده قد تقلد المناصب الدينية في مصر ، نجده انتقل إلى السعودية حيث الدعوة السلفية ، ومن ثم يطير إلى الجزائر وهي دولة تعتبر نفسها اشتراكية راديكالية ، وقد كان ذلك بسبب قدرته على التأثير على سامعيه وشخصيته التي أبعدته عن الانغلاق والتعصب والمتميزة بالانفتاح والتجديد ، الذي جذب إليه العامة والخاصة كما يصفه الدكتور محمد عمارة « جمع قلب الداعية إلى عقل الفقيه إلى فكر المجدد إلى المستفيد من علوم العصر »[1] . إن هذه الصفات الأربعة : الداعية ، الفقيه ، المجدد ، والمستفيد ، التي توفرت في شخصية الشيخ جعلته شخصية إسلامية تكرم أينما كانت وحيثما وجدت ، وقد حصل على جائزة الدولة التقديرية بمصر ، كما فاز بجائزة الملك فيصل العالمية عام ١٩٨٩ .

إن مكانة الشيخ وما تركه من مدرسة فكرية وثقافية ومؤلفاته العديدة ، تجعل دراسة فكره السياسي ضرورة للمهتمين بقضايا الفكر السياسي الإسلامي المعاصر ، خاصة في ظل انتشار كثير من التيارات الإسلامية التي امتدت من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار ، ومن الممارسة السياسية الديمقراطية في سبيل الوصول للحكم والمشاركة السياسية إلى إعلان بعض التيارات الإسلامية المقاومة المسلحة لتحقيق أهدافها .

منهج الدراسة :

تتبنى الدراسة المنهج التحليلي المقارن لأفكار الغزالي مقارنة بآراء التيارات القومية والحركات السياسية الإسلامية الأخرى كآراء الشيخ راشد الغنوشي زعيم حزب النهضة التونسي وعباسي مدني زعيم حركة النهضة الإسلامية في الجزائر وحزب التحرير وجماعة الدعوة والتبليغ والشيخ حسن الترابي . وتعتمد الدراسة على المصادر الأولية وهي مؤلفاته المنشورة ، التي تجاوزت ٥٠ مؤلفاً تناولت مختلف القضايا الإسلامية اليومية والمصيرية .

هدف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تناول آراء الغزالى وأفكاره في القضايا الهامة التي طرحت خلال نصف قرن ، بل منذ بداية القرن العشرين والتي أثرت في الفكر السياسي العربي والإسلامي . تتناول الدراسة آراءه في القومية وقضايا الأقليات والعمل الحزبي وقضية التعاون مع الأنظمة المعاصرة والديمقراطية وقضايا المرأة وممارستها العمل السياسي وموقفه من الاستبداد السياسي ومسألة نظام الحكم وهي قضايا هامة ، أثرت ولازالت تؤثر في الساحة السياسية على المنطقة ، كما أنها مازالت مجال حوار وبحث بين مختلف التيارات الفكرية الإسلامية وخاصة حول قضايا " الديمقراطية والمرأة ونظام الحكم " . وتتناول الدراسة هذه القضايا في خمسة مباحث :

المبحث الأول : القومية العربية والأقلية العرقية والدينية في فكر الشيخ محمد الغزالي .

المبحث الثاني : الديمقراطية والتعددية الحزبية .

المبحث الثالث : التبعية السياسية والاقتصادية .

المبحث الرابع : حقوق الإنسان .

المبحث الخامس : قضايا المرأة .

المبحث الأول : القومية العربية والأقلية العرقية والدينية في نظر الغزالي :

إن القومية فكرة أوربية ، نشأت في أوربا في القرن التاسع عشر ، وتبلورت إلى قاعدة الدولة - الأمة Nation-State أو الدولة القومية مثل القومية الألمانية والإيطالية ، وتبنت الدولة - القومية الأوربية العلمانية ، فصل الدين عن الدولة . وقامت القومية الأوربية على رابطة الدم وارتبطت بالعنصرية ، كل قومية تدعي أنها أفضل من الأخرى ، وقد أشار المؤرخ البريطاني آرنولد توينبي إلى أن القومية كانت

وراء حروب القرن التاسع عشر " عصر الحروب القومية "[٢] ، وقد توحدت الدول القومية الأوربية بالحديد والدم مثل توحيد بسمارك لألمانيا (١٨٧١) وكافور لإيطاليا (١٨٧٠) .

تأثرت بعض النخب السياسية في العالم الإسلامي بفكرة القومية بعد أن ظل موحدا ثلاثة عشر قرنا في ظل دولة إسلامية واحدة ، وذلك بسبب ضعف الدولة العثمانية ، وتدخل القوى الأوربية في شئونها الداخلية ، ومن خلال نظام الامتيازات ، والغزو الفكري ومدارس التبشير التي انتشرت في بلاد الشام .

كانت بريطانيا تشجع التيار القومي التركي والعربي ، كما كانت تشجع القومية الأرمنية وتلوح للأرمن بأرمينيا الكبرى ، بالإضافة إلى تشجيع دعوة كردستان الكبرى، وذلك لجعل هذه القوميات في خدمة بريطانيا العظمى ، وأن تتنافس فيما بينها[٣] ، وشجعت الشريف حسين بن علي على القيام بالثورة العربية ١٩١٦ ضد الأتراك العثمانيين تحت شعار استقلال العرب .

تبنى النصارى العرب الدعوة القومية بدعم من بريطانيا وفرنسا ولأنهم كانوا يشعرون في أنهم أقلية في الدولة العثمانية ، وأنهم لا يستطيعون أن يصلوا إلى المناصب العليا في الدولة ، لذلك اعتبروا بلورة الفكرة القومية وإضعاف رابطة العقيدة، وتشجيع رابطة القومية قد يفتح المجال أمامهم واسعا للوصول للمناصب العليا والمساواة بعيدا عن الرابطة الإسلامية . يقول مؤرخ النهضة العربية جورة أنطونيوس « إن القومية العربية ، تأثرت بأوربا وبمدارس التبشير في البداية وإن أول من انضم إلى الحركات القومية وأسسها هم النصارى »[٤] . وقد تأسست جمعيات قومية في الدولة العثمانية على غرار الجمعيات والمنظمات الأوربية ، مثل " تركيا الفتاة " و " العربية الفتاة " على غرار " إيطاليا الفتاة " التي تأسست أثناء قيام الوحدة الإيطالية في القرن التاسع عشر .

إن الشيخ الغزالي ينظر إلى القومية من زاوية الإسلام فهو يعتبر " العروبة " مرتبطة بالدين الإسلامي ، وأن الروح لم تنفخ فيها إلا به . أما قبل الإسلام فإن وجود العروبة الأدبي على حد تعبيره صفر ، أما وجودها المادي ففوق الصفر بقليل[٥] .

ويرى أن فكرة فصل العروبة عن الدين كما يتبناها تيار القومية العربية وأحزابها على أنها دسائس التبشير ومكره حيث يقول « والواقع أن فكرة القومية عرفتها أوربا في القرنين الأخيرين فقط ، ثم نقلها الاستعمار الثقافي إلى بلادنا ليطيح بوحدتها الكبرى ، فالقول بأن العرب عرفوها وقاتلوا باسمها الروم والفرس ضرب من الهراء الموغل في السخف »[٦] .

ويؤكد الشيخ الغزالي إن الإسلام هو الذي رفع مكانة العرب وأعزهم ، وأنه لا حياة للعرب ولا شرف لهم إلا بالعودة إلى سيرة أجدادهم الأقدمين ويعبّر عن ذلك بقول « هل العرب بلا إسلام يصلحون لشيء أو يقدمون للإنسانية أي شيء »[٧] .

إن الأحزاب القومية العربية تناقض فكرة الشيخ الغزالي حول القومية العربية ، فنجد أن منيف الرزاز أحد منظري حزب البعث يقول : « إن التاريخ الفرعوني وتاريخ بربر شمال أفريقيا جزءان من التاريخ العربي مثلهما في ذلك مثل التاريخ الآشوري والفينيقي والكنعاني ، متصلان مع التاريخ العربي في المنبع والمصب »[٨] .

وعبّر ميشيل عفلق مؤسس حزب البعث عن رسالة حزب البعث بقوله إن : « الأمة العربية ذات رسالة خالدة تظهر بأشكال متجددة متكاملة في مراحل التاريخ وترمي إلى تجديد القيم الإنسانية وحفز التقدم البشري وتنمية الانسجام والتعاون بين الأمم »[٩] . إن عفلق والرزاز يؤكدان على أن رسالة الأمة العربية مستمدة من التراث ولكنهما لا يربطان ذلك بالحضارة الإسلامية . بل يذهب أحد القوميين العرب إلى القول : « إن القومية العربية لم تستكمل بعد كتابة أيديولوجيتها ولم تصنع نظريتها القومية»[١٠]، ولكن الأيديولوجية في نظر البعث والقوميين العرب هي الاشتراكية والوحدة والحرية

التي ترتبط مع الفكر الغربي العلماني . ويعترف صفوان قدسي وهو أحد القوميين العرب أن عصر النهضة الأوربية اعتمد في ثورته على سلطة الكنيسة ، وعلى بعث التراث اليوناني والروماني الغابر ، ويقول إن عصر النهضة العربية يمكن أن يولد من رحم تراث العرب القومي ، ولكنه لم يذكر الإسلام كعامل وحدة ونهضة بل لم يشر إلى الإسلام إطلاقا في دراسته رغم اعترافه بفضل الكنيسة على النهضة الأوربية[١١] .

وإذ يؤكد أصحاب الفكر القومي على أهمية التراث العربي بعيداً عن مركزية الإسلام في الوحدة العربية ، فإن بعض التيارات الإسلامية تهاجم الفكرة القومية من الأساس كما في حالة الدعوة السلفية وجماعة الدعوة والتبليغ وحزب التحرير الذي يصف الرابطة القومية بأنها رابطة قبلية وعاطفية وغير إنسانية ، ويعتبر أن رابطة العقيدة الإسلامية هي الرابطة الوحيدة التي تصلح لنهضة الأمم وتوحيدها[١٢] .

يرى الغزالي إن القومية العربية التي عرفها العرب والمرتبطة بالإسلام عبر التاريخ الإسلامي ليست " عنصرية " ، كما هو حال القومية الألمانية النازية ، أو العنصرية الصهيونية ، وإنما تميزت بالعدل والتسامح ، وأن الفتوحات الإسلامية وتزاوج العرب مع غيرهم لم يترك عنصرا نقيا وهو ما أكدت عليه دراسات السلالات البشرية في العصر الحديث ، ويشير الشيخ الغزالي إلى هذه النقطة بالذات : « إن الزعم بوحدة الأصل في جنس ما خرافة كبيرة ، فإن جماهير البشر يموج بعضها ببعض موجا يخلط الأنساب ويمزج الدماء »[١٣] .

وينتقد الشيخ الغزالي بشدة الآراء التي تدعي أن " الفتوحات الإسلامية " قامت على فكرة القومية العربية ، وأكد أن عرب العراق كانوا من أشد الناس عداوة للإسلام «إن العرب النصارى لم يدخروا جهدا في النيل من الإسلام ووقف تقدمه مؤيدين في ذلك الروم والفرس جميعاً »[١٤] .

ويدلل على ذلك بأن جبلة بن الأيهم ملك الغساسنة قد ارتد إلى النصرانية وأبى

قبول القصاص منه في عهد عمر بن الخطاب عندما شكاه أحد الأعراب للخليفة . وكان عرب الشام يقاومون الفتح الإسلامي ، حتى إن خالد بن الوليد لما هزمهم سألهم : أعرب فما تنتقمون من العرب ؟ أم عجم ؟ فما تنتقمون من العدل والإنصاف !! . إن الغزالي يؤكد أن القومية ليست الجنس بل هي اللغة ، لغة القرآن ، واللغة العربية مرتبطة بالإسلام ، وإن العروبة هي اللسان فمن تكلم العربية فهو عربي . وإن الرسول ﷺ كان يقول سلمان منا أهل البيت وصهيب من أهل البيت ، يقصد كل من سلمان الفارسي وصهيب الرومي .

ويقول الشيخ الغزالي عن نفسه « إنني مصري عربي الإسلام ، ولولا لغة الوحي لما كانت لي صلة بالعرب واللغة العربية وحدها لا الدم أو العرق أو الجلد تنميني إلى هذا الجنس ، وما يسرني أن أكون هاشميا إذ الشرف عندي الإسلام وحسب ؛ وكما قيل ليس الأعاريب عند الله من أحد »[١٥] .

إن القومية في نظر الغزالي إذا خالفت تعاليم الإسلام فهي قومية مستوردة من الغرب ، لأن الأصل في العرب أنهم حملة الرسالة الإسلامية التي لا تعرف العنصرية .

إن فهم الغزالي لمفهوم القومية يدخل في سياسة إحتواء هذه الأقلية الدينية والعرقية ، ففي وثيقة إستراتيجية إسرائيل في الثمانينيات والتي تبنتها الحركة الصهيونية كانت تسعى لبلقنة العالم العربي من خلال الأقليات ، مثل الشيعة والأكراد في العراق والأقباط في مصر وإثارة النعرات الطائفية في كل من سوريا ولبنان ، ولكن المفهوم الشامل للقومية التي لا ينفيها ولا يتجاهلها يضمن المحافظة على الوحدة الوطنية والأمن القومي[١٦] .

لقد عالج الشيخ مسألة الأقلية بشيء من " الوسطية " فيربط القومية بالإسلام ، حيث يقول : « والرأي الأكثر تطرفاً وهو الذي ينكر القومية من حيث الأساس ويقيم الدين وحده مقام القومية سيخرج إذن نفراً نحواً من عشر سكان مصر ونحواً من خمس

سكان سوريا ، ونحواً نصف سكان لبنان من القومية »[١٧] . والربط في نظر الغزالي محاولة لامتصاص التيارات العرقية التي تتكلم العربية ولكن لا تدين بالإسلام ، فرباط اللغة باعتباره رباط قومي يجعلها تندمج في الأغلبية المسلمة باعتبارها تنتمي للقومية التي عمادها الرباط اللغوي .

وكذلك يعالج قضية الأقلية وآثارها السياسية ، لأنه يعتبر جعل الدين أساساً مطلقاً ، يعني استثناء أقليات دينية أخرى ، وفي نظره أن المستعمر الغازي قد استغلها ضد المسلمين ويثيرها ضد المصلحة العربية ، ويرد أيضاً على التيار القومي المتطرف بقوله « ماذا تفعلون بالأقلية الجنسية إذا أقمتم قومية عربية !! »[١٨] .

أما نظرته للنعرات الطائفية الدينية ، فإنه ينبه إلى أن الاستعمار هو وراء إثارتها في العالم الإسلامي فيقول : حتى جاء الاستعمار الحديث فشرع يشحن أفئدة الطوائف الدينية في العالم الإسلامي بالحقد والغش على إخوانهم الطيبين ، ويختلق حكايات مفتراة عند ظلم الأكثرية للأقليات الدينية ويغري نفراً من الغلاة بمطالب مجنونة لا حصيلة لها إلا زرع الفتن »[١٩] .

إن رؤية الغزالي الاستراتيجية هي امتصاص الأقلية من خلال الرباط القومي والديني ، فإذا كانت أقلية دينية مثل أقباط مصر يربطهم في مصر بالرباط القومي الذي أساسه اللغة ، وإذا كانت أقلية عرقية ربطها بالدين ، وعندما يربط القومية العربية بالدين ، فإنه يخفف من التوتر داخل المجتمع الإسلامي ويفوت الفرصة على القوى الخارجية من تمزيق المجتمع واستنزافه من خلال صراع الطائفية والأقلية .

وإذا نظرنا إلى الأقليات الجنسية في العالم العربي فنجد عدداً كبيراً منها ، الأكراد في العراق والبربر في منطقة المغرب العربي ، وهذه الأقليات الجنسية تم استعمالها من قبل القوى الاستعمارية لضرب الوحدة العربية والإسلامية . إن دعوة التيار القومي في العراق للقومية العربية وممارستها في الحكم ، أدى إلى ظهور الحركة الكردية ، كحركة

قومية استغلتها بريطانيا والمخابرات الأمريكية وإسرائيل لصالحها ، وفي غياب الإسلام وتفعيل دوره في الجزائر ظهر تيار الفرانكفونية وارتباط التيار البربري بفرنسا . إن الشيخ عبد الحميد بن باديس ينتمي في أصوله إلى البربر إلا أنه كان قائد المعركة الفكرية ضد الاستعمار الفرنسي وهو الذي أسس رابطة العلماء في الجزائر والتعليم الأصيل لنشر اللغة العربية والمحافظة عليها من الاستعمار الفرنسي . إن الجهل والاستعمار الثقافي وراء النزعة العرقية في العالم الإسلامي والعربي ، علماً بأن الناس سواسية في الشريعة الإسلامية ولا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى .

أما موقف الشيخ الغزالي من الجامعة العربية ، فهو وحدة الأمة العربية الإسلامية، وتتميز نظرته بالبعد السياسي والاستراتيجي عندما يقول " هم يريدونها جامعة عربية ضد الإسلام ونحن نريدها عربية إسلامية »[٢٠] . ولذلك يحاول قطع الطريق على الخطة الإنجليزية ، التي كان هدفها جامعة عربية تعمق القطرية وتقف في وجه التيار الإسلامي ، ولذا يقول جامعة عربية إسلامية حتى لا تستعمل الجامعة ضد التيار الإسلامي المتشدد ضدها ، ومن خلال الجامعة العربية الإسلامية يقف ضد التيار الذي يدعو إلى الجامعة المصرية ، أي القطرية المصرية ، فلا أحد يستطيع أن يتحدى الدعوة الإسلامية خوفا من رد الفعل الشعبي ، وبالتالي يستطيع تحجيم التيار الذي يدعو إلى أن مصر لا تنتمي للعروبة .

وينظر الشيخ الغزالي بموضوعية وتجرد عندما يُنصف الأقوام الأخرى التي دخلت الإسلام ، فإن معظم العمران والإنجازات الفكرية والمادية في العالم العربي والإسلامي قامت على يد المسلمين من غير العرب ، فمعظم بناة المساجد في مصر كانوا من غير العرب جنساً ، كذلك فقهاء اللغة والأدب ، ولكنهم عرباً ثقافة ولغة ودينا[٢١] . وهذا يعزز رأي الشيخ بأن الإسلام قد كرم الإنسان ولم يفرق بين أحد على أساس الجنس ، وإنما خدمة الإسلام والتقوى هي الأساس في المعاملة .

ويرى الغزالي إن القومية إذا ابتعدت عن المبدأ والعقيدة ، إنما تكون نوع من

العنصرية بل مرض قاتل في العالم الإسلامي ، وجعلته في نزاع دائم بدلاً من التعاون والتراحم فيقول « ولعل النزاعات القومية الضيقة التي سيطرت على العالم الإسلامي وقسمته دويلات شتى لا تهتم دولة بأخرى ولا تتدخل في شئونها الخاصة ، لعل هذه النزاعات بعض ما أطفأ حماس العقيدة الدينية ، وجعل الأخوة الإسلامية أثراً بعد عين، فوقعت هذه المذابح بين مسلمي آسيا ، ووقف جيرانهم الأقربون والأبعدون مكتوفي الأيدي »[٢٢] .

وإن القومية العلمانية في العالم العربي والإسلامي ، سلاح يفتك فيه ، حيث تباد بعض الجماعات والشعوب الإسلامية ولا تتدخل القوميات الإسلامية الأخرى في مساعدتها أو حمايتها . وإن واقع الحال يؤكد ذلك ، مثل حرب القومية العلمانية العربية مع الفارسية في الحرب العراقية الإيرانية ، والقومية العلمانية التركية مع القومية الكردية والعربية .

المبحث الثاني : الديمقراطية والتعددية الحزبية :

أثارت الديمقراطية وظاهرة الحزبية جدلا واسعا لدى التيارات والمدارس الفكرية الإسلامية بين مؤيد لها ومعارض ، فتتبنى بعض التيارات الفكرية الإسلامية الديمقراطية وطريق الحزبية للوصول إلى الحكم وإقامة أحكام الشريعة الإسلامية ، ولا تؤيد بعض التيارات السلفية وجماعة الدعوة والتبليغ فكرة الأحزاب السياسية ، بل اعتبرتها نوعا من البدعة في الدين .

ولكن أخذت أكثر التيارات السياسية الإسلامية بفكرة الحزبية ، ومنهم من دلل على وجودها في القرآن الكريم فوصف القرآن حزب الله كما عرفنا بحزب الشيطان فيقول الله تعالى : ﴿ إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا ، الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون ، ومن يتول الله ورسوله والذين آمنوا فإن حزب الله هم الغالبون ﴾ (المائدة : ٥٤ - ٥٦) .

ولقد ظهرت تيارات سياسية تتبنى الفكر الإسلامي وتسعى لتطبيقه في مختلف أنحاء العالم العربي والإسلامي ، مثل حزب التحرير وحزب جبهة العمل الإسلامي في الأردن ، وحزب النهضة في تونس[٢٣] ، وجبهة الإنقاذ الإسلامي في الجزائر ، والجبهة القومية الإسلامية في السودان ، وحزب الله في لبنان وحزب الرفاه الإسلامي في تركيا والذي استطاع فيه الحزب من خلال التعددية السياسية أن يصل إلى الحكم في الانتخابات النيابية التي حدثت في ديسمبر ١٩٩٥ ، والذي أدى إلى أن يتولى زعيمه نجم الدين أربكان منصب رئيس وزراء تركيا في شهر يوليو ١٩٩٦ ، وبذلك يكون أول رئيس وزراء في تركيا يتبنى الإسلام منذ إلغاء الخلافة الإسلامية عام ١٩٢٣ ، وبذلك ومن خلال الإيمان بالتعددية السياسية استطاع حزب الرفاه وعن طريق الشعب أن يتحدى العلمانية التركية .

أيد الشيخ الغزالي فكرة التعددية السياسية بل امتدحها من خلال أنها تتبنى الصالح العام ولذلك يقول : « وقد جاءني أحدهم متعالما يقول : بلغني أنك ترى تعدد الأحزاب السياسية ، قلت نعم مادام هناك داع للتعدد »[٢٤] . وينظر الشيخ إلى الديمقراطية الغربية والتعددية السياسية فيها بشيء من الإعجاب ولكنه لا يبيحها **كنظام** كفر ، ولكن **كأسلوب** في رعاية المصلحة العامة ، حيث أن الأحزاب حريصة على المصلحة ، وأن الانحراف عن المصلحة وتجاهل حقوق الناس تؤدي إلى الإطاحة بالحكومة ، كأن تتولى أحزاب جديدة الحكم عن طريق الانتخاب الحر والحصول على الأغلبية . ويعلل الغزالي وجهة نظره بقوله في جواب على رد سائل حول الحزبية والتعددية فقال « أكانت هناك أحزاب على عهد الصحابة ؟ قلت : نعم ، وحلوا خلافاتهم في معارك الجمل وصفين ، ونريد حلها الآن ، وحل كل ما يعرض من خلال في مناظرات كلامية ومجادلات سلمية ، تحت قبة مجلس حر . قال : إنك تريد تقليد ديمقراطية الغرب ، قلت : بل أريد منعكم من جعل الإسلام سورا يحمي الهرقلية والكسروية والفرعونية »[٢٥] .

ويرى الغزالي إن التيارات التي عارضت التعددية السياسية والحزبية إنما ساهمت في إيجاد مبرر لأن يكون الحكم في بعض الدول الإسلامية أو العربية وراثيا على غرار الكسروية أو الهرقلية علما بأنها مخالفة للشريعة الإسلامية في نظر الشيخ الغزالي . ويؤكد على ذلك حينما يقول : « وننظر إلى العالم من حولنا فماذا نرى ؛ أنه في أثناء عدة شهور تغيرت الأحزاب الحاكمة في ثلاث من الدول الكبرى تغيرا حاسما ، لأن رجل الشارع يفرض رقابة صارمة على حكمه »[٢٦] .

وجاءت إباحة الغزالي للتعددية السياسية في أنها لا تخرج عن الثوابت القطعية في الشريعة الإسلامية ، وإن المصلحة العامة يجوز فيها الاجتهاد ، ولذلك يرى جواز الأحزاب السياسية ما اهتمت بالمصلحة العامة ، وما التزمت بالثوابت الإسلامية[٢٧] . ويستنكر بجرأة ، عملية الوصول إلى الحكم عن طريق التزوير ، كما يدين بشدة أكثر بعض المتدينين الذين سكتوا على تزوير الانتخابات ، ويعتبر أن الأقلية السياسية التي تجيء إلى الحكم عن طريق التزوير والغش حكومة غير شرعية ، وبذلك يعتبر الشرعية السياسية للنظام تأتي بالانتخابات الحرة النزيهة ، ويرجع عملية اغتيال الشهيد حسن البنا إلى حكومة الأقلية السياسية التي تتسلق إلى الحكم بالتزوير ، والتي لا تبالي بالحريات السياسية[٢٨] . إن الغزالي ينتقد ويدين كل من يتبع الأساليب غير الشرعية في الوصول إلى الحكم ، وأن الطريق الشرعي هو عن طريق الأمة التي تختار قيادتها السياسية عن طريق الانتخاب من خلال التعددية الحزبية التي لا تخرج عن ثوابت الإسلام .

وإذا كان الشيخ الغزالي يؤيد التعددية السياسية فإن التيار السلفي يقف ضد الحزبية وينكرها ويضعها في نطاق المحرمات ، فيقول صفي الدين المباركفوري في كتابه " الأحزاب السياسية في الإسلام " الصادر عام ١٩٨٧ عن رابطة الجامعات الإسلامية «إن الافتراق والاختلاف أكبر مظهر من مظاهر الأحزاب السياسية ، بل هو بنيانها وقد عرف أن الافتراق من أي نوع كان ، والاختلاف على أي أساس كان لا يطابق طبيعة

الإسلام ، وأنه لابد وأن يجلب على المسلمين المضرة والشر أكثر مما يجلب »[٢٩] ، ويرى التيار السلفي أن الأحزاب السياسية تجلب المفسدة وفتنة الافتراق والتنازع والتحاسد والتباغض والخوض في عصبيات جاهلية وغير إسلامية . ويحلل المباركفوري موقف السلفية الرافض للأحزاب » وظن بعضهم أن تقييد التفرقة بالدين يقتضي جواز الافتراق في السياسة وغيرها من الأمور الدنيوية ، بل وفي المسائل الفقهية الفرعية أيضاً ، وذلك لأن المراد عندهم بالدين هي العقيدة والأركان الأساسية فقط ، مثل الصلاة والزكاة والحج والصيام . وقد غلا بعضهم في ذلك حتى قالوا : إن الاختلاف في الفروع والأمور الدنيوية رحمة ، واستدلوا لذلك بحديث موضوع اشتهر على الألسن ، وفشا بين العامة والخاصة ، وهو " اختلاف أمتى رحمة " . وهذا ظن فاسد ليس فيه شيء من الصواب »[٣٠] .

ولكن نلاحظ أن معظم التيارات السياسية تتفق مع الشيخ الغزالي في رأيه حول جواز التعددية والحزبية فنجد أن حزب التحرير يقول « وإنما التكتل الصحيح هو الذي يقوم على أساس حزبي مبدئي إسلامي ، تكون الفكرة هي الروح لجسم الحزب ، وهي نواته وسر حياته »[٣١] .

ويرى حزب التحرير أن عدم نهوض الأمة الإسلامية خلال القرن التاسع عشر لأنه لم ينشأ فيها أي تكتل صحيح يؤدي إلى نهضة ، وجميع التكتلات أخفقت لقيامها على أساس مغلوط مع أن الأمة حسب رأي حزب التحرير لا تنهض إلا بالتكتل[٣٢] . ولكن رغم تأكيده على التكتل الحزبي لم يعطي الحزب تصوراً واضحا للعلاقة مع القوى السياسية الأخرى سواءً قبل الوصول للحكم أو بعد افتراض وصوله للسلطة .

ويؤيد حزب جبهة العمل الإسلامي في الأردن التعددية السياسية ، فيقول الأمين العام للجبهة عبد اللطيف عربيات « فقد ترسخت مفاهيم التعددية فكريا وحركيا وواقعيا في الحركة الإسلامية . وها هي جبهة العمل الإسلامي تعتبر المركز العام لجميع الأحزاب والكتل الوطنية والنقابية والمستقلة . واعتبر أن ذلك يعتبر مجالاً واسعاً

لتعاون أكثر لدفع مسيرة العمل الوطني والقومي والإسلامي للأمام بما يحقق الأهداف المرجوة لجميع الفئات في المجتمع »[٣٣] . وتعترف جبهة العمل الإسلامي بكافة الأحزاب الوطنية والقومية وتتعاون معها بغض النظر عن اختلافها العقائدي مع هذه التيارات ، والمعروف أن جبهة العمل الإسلامي هي الجناح السياسي لحركة الإخوان المسلمين في الأردن ، وأن عبد اللطيف عربيات يعتبر تاريخيا من قيادات الإخوان المسلمين .

وتتفق الجبهة الإسلامية القومية بزعامة حسن الترابي في السودان مع الشيخ الغزالي وجبهة العمل الإسلامي في العمل السياسي من خلال التعددية السياسية ، وكانت تجربة الحركة الإسلامية هي الأثرى لمشاركتها السياسية المعتبرة كحزب رسمي وتعاملت مع الحكم العسكري في عهد جعفر نميري والحكم الديمقراطي في عهد الصادق المهدي حتى وصول الجبهة الإسلامية للحكم في ثورة الإنقاذ بانقلاب عسكري عام ١٩٨٩[٣٤] . ولقد آمنت الحركة الإسلامية في المغرب العربي بالتعددية السياسية والحزبية ، فقد أيد راشد الغنوشي زعيم حزب النهضة التونسي التعددية السياسية والحزبية حتى ذهب إلى تغيير اسم حركة الاتجاه الإسلامي التي تأسست عام ١٩٨١ إلى حركة النهضة عام ١٩٨٨ عندما حذرت الدولة التونسية تأسيس أحزاب على أساس ديني رغم أن القانون الأساسي لحركة النهضة ينص على " دعم النظام الجمهوري وأسسه وصيانة المجتمع المدني وتحقيق مبدأ سيادة الشعب وتكريس الشورى "[٣٥] .

آمنت الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر بزعامة عباسي مدني بالتعددية السياسية والحزبية منذ إنشائها عام ١٩٨٨ وشاركت في الانتخابات البلدية في حزيران عام ١٩٩٠ والانتخابات التشريعية (النيابية) في ٢٦ كانون أول عام ١٩٩١ ، ولكن المؤسسة العسكرية هندست انقلابا أبيضا ومنعت الجولة الثانية من الانتخابات التشريعية عندما أيقنت بالفوز الساحق للحركة الإسلامية[٣٦] .

وتشارك جماعة العدل والإحسان بزعامة الشيخ عبد السلام ياسين رؤية الحركات

الإسلامية الأخرى في مفهوم التعددية السياسية ، ولكن النظام المغربي لم يتعرف بحركة العدل والإحسان ويحظر نشاطاتها ووضع زعيمها تحت الإقامة الجبرية رغم أنها حركة سياسية إصلاحية تربوية لا تؤمن بالعنف وتؤمن بالتعددية والمشاركة السياسية بالوسائل الديمقراطية .

ويمكن القول ، أن معظم الحركات الإسلامية تتفق مع مدرسة الشيخ الغزالي في التعددية السياسية إذا استثنينا تيار السلفية وجماعة الدعوة والتبليغ وحركة الجهاد الإسلامي (الجماعة الإسلامية) في مصر ، فإن مرشدها الشيخ عمر عبد الرحمن لا يرى تعدد الأحزاب حتى في الإطار الإسلامي جائزا لأنه ليس هناك غير حزبين حزب الله وحزب الشيطان[٣٧] .

وإذا كانت التيارات الإسلامية في معظمها وأغلبها تؤمن بالتعددية السياسية والحزبية ، فإن التيارات والأحزاب العلمانية والقومية تقف في وجه مشاركة التيارات الإسلامية وتألب الأنظمة عليها . فإن دول المغرب العربي رغم تجانسها الديني والمذهبي الكامل ، فإنها تحذر الأحزاب الإسلامية وتسمح بالأحزاب اليسارية والعلمانية حتى الشيوعية منها ، ففي تونس والجزائر والمغرب يسمح بتأسيس الأحزاب الشيوعية وتحذر الأحزاب الإسلامية ، رغم المنهج السلمي والديمقراطي للتيارات الإسلامية المغاربية .

أما في المشرق العربي فنجد أن الأحزاب القومية التي وصلت للحكم مثل حزب البعث في كل من العراق وسوريا فقد اصطدمت مع الحركات الإسلامية وطاردتها كما حدث في سوريا عام ١٩٨٢ عندما دمر النظام البعثي السوري مدينة حماة معقل الحركة الإسلامية وخاصة الإخوان المسلمين ، ونجد أن حزب البعث الحاكم في كل من العراق وسوريا يسمح بالأحزاب العلمانية ويطارد الحركات الإسلامية رغم إيمانها بالتعددية الحزبية والسياسية . وتمنع مصر تشكيل الأحزاب الإسلامية وترفض السماح لها بالعمل السياسي رغم إيمان حركة الإخوان المسلمين بالتعددية السياسية والحزبية .

أما حول موقف الشيخ الغزالي من الديمقراطية ، فلابد من الإشارة إلى أن الديمقراطية وليدة الفكر السياسي الغربي ، فقد أدى نظام الحكم المطلق الذي ساد أوربا في بداية عصر النهضة وما تبعها إلى ثورات داخل الدول الأوربية للتخلص من الحكم المطلق ، وكانت أوربا قد تخلصت قبل ذلك من نظام هيمنة الكنيسة التي سيطرت على أوربا في العصور الوسطى . ودعا عدد كبير من المفكرين إلى نظام يشارك فيه الشعب وتتحقق فيه العدالة ، أمثال جون لوك (١٦٣٢ - ١٧٠٤) ومنتسيكيو (١٦٨٩ - ١٧٥٥) وجان جاك روسو (١٧١٢ - ١٧٧٨)[٣٨] . وقد ساهمت آراء هؤلاء المفكرين في بلورة النظام الديمقراطي في أوربا وبروز الدولة العلمانية ، التي قامت فيها الديمقراطية التقليدية على حكم الأغلبية والفصل بين السلطات وضمان الحقوق والحريات الفردية[٣٩] .

إن النظام الديمقراطي ارتبط بمفهوم علمانية الدول الغربية ، لذلك تعبّر الديمقراطية ، عن مفهوم نظام الحكم الغربي ، الذي يكون فيه الشعب هو المشرع وهو مصدر السلطات، والذي ينتخب الحاكم والذي يملك حق عزله عن طريق نواب الشعب الذين ينتخبون بالاقتراع الحر المباشر .

وحيث أن العالم العربي قد تأثر بالتيارات الفكرية الغربية ، فإن مبادئ الديمقراطية قد جذبت إليها التيارات القومية العربية بل إن انتخاب الحاكم والبرلمان والحرية الفكرية مع التقدم التكنولوجي ، بهرت بعض المفكرين الإسلاميين في القرن التاسع عشر مثل خير الدين التونسي ، ومحمد عبده ، ورفاعة رفعة الطهطاوي وعبد الرحمن الكواكبي.

ولقد شهدت الساحة الفكرية القومية والإسلامية نقاشا حادا حول الديمقراطية والإسلام بين مؤيد للديمقراطية واعتبرها من الإسلام ، وبين تيارات تعتبر الديمقراطية نظام كفر مثل التيارات السلفية وبعض التيارات السياسية الإسلامية مثل حزب التحرير، بينما اتخذ تيارا ثالثا موقفا وسطا ، نظر إلى الديمقراطية نظرة إيجاب وسلبية، وأخذ الجوانب الإيجابية التي تتوافق مع العقيدة الإسلامية[٤٠] .

ينظر الشيخ الغزالي إلى الجوانب الإيجابية للديمقراطية فيعتبر اغتصاب السلطة ، اغتصاب لإرادة الأمة - الإرادة العامة والتي هي إرادة الأغلبية - واستبداد بأمورها وعدم الأخذ بمشورة الرعية ، إن اغتصاب السلطة لا شرعية له . بل يصف الغزالي ذلك الاغتصاب " بالوثنية السياسية " التي ينكرها الإسلام ، أشد إنكار[٤١] .

ونرى أن الشيخ الغزالي ينظر إلى شرعية الحكم من خلال إرادة الأمة فالحكم الذي يفتقد إلى مشورة العقلاء الذين هم أهل الحل والعقد ، فإنه حكم لا شرعية له ولذلك يقول « إن الحكم المقبول هو ما كان ترجمة أمينة لرغبة الأمة ورأيها ، والحاكم الشرعي هو الذي ينظر إليه الجمهور على أنه وكيله وأمينه وحبيبه ومن الأقوال الشائعة " ألسنة الخلق أقلام الحق " وهذه كلمة أصدق ما تكون في موقف الأمة الإسلامية من حاكمها »[٤٢] .

ويؤيد الشيخ الغزالي مبدأ الانتخاب الحر لرئيس الدولة أو الخليفة ، أنه يعتبر أن اختيار الحاكم هو طريق البيعة الصحيحة والانتخاب النزيه . وينظر الشيخ أيضا إلى موضوع إسقاط الحكومة في النظم الغربية الديمقراطية في حالة فشلها ، بأنها مسألة إيجابية ، حيث تتجدد وزارة وأخرى « وليت الأمور في الشرق تجري على هذا النسق الرتيب فيستريح الحاكم والمحكوم من اضطراب الأجواء وعصف الأنواء »[٤٣] .

يعتبر الغزالي أن الأمة وحدها هي مصدر السلطان وهو يتفق في ذلك مع النظرية الديمقراطية الغربية وأن النزول على إرادة الأمة فريضة والخروج عليها تمرد[٤٤] . وإذا كانت الأمة في النظام الديمقراطي مصدر السلطات الثلاثة ، فإنها في الإسلام " السلطان للأمة والسيادة للشرع " أي أن اختيار الحاكم من صلاحية الأمة ولكن التشريع لله سبحانه وتعالى عن طريق تطبيق أحكام الشريعة .

وإذا كان النظام الديمقراطي يقوم على مبدأ فصل السلطات ، وأن مجلس النواب يقدم النصح والإرشاد ويسحب الثقة من الحكومة فإن بعض فقهاء الإسلام والأحزاب

الإسلامية يعتبر أن الشورى غير ملزمة للحاكم أو رئيس الدولة ، وهنا يقف الغزالي منتقداً هذا الرأي بقوله " وأخطأ من المفسرين من وهم أن الشورى غير ملزمة فما جدواها إذن »[٤٥] .

يؤيد الغزالي صراحة الديمقراطية التي تخضع الحاكم لرأي الأكثرية ، إلا أنه يرى بأن السلطة التشريعية لا تتدخل في عملية التنفيذ ، لذا تبقى محاسبة الحاكم ضرورة لإصلاح الأمة ، أي أنه إذا كانت الشورى غير ملزمة ، فمعنى ذلك إعطاء الحاكم صلاحيات واسعة ، وهذا يعني الدكتاتورية والاستبداد ، الذي يرى أنها هي التي أطاحت بالأمة الإسلامية .

ويقول الغزالي إن الحكم الفردي ليس له أصل في الفقه الإسلامي وليس له " أصل ديني قائم "[٤٦] ، وينتقد صراحة الدستور الإسلامي الذي وضعه حزب التحرير بقوله : « وقد قرأت مشروع دستور وضعه واحد من هؤلاء ، فرأيت الخليفة المنتظر يستمتع بسلطات دونها بمراحل سلطات القيصر الأحمر في موسكو أو ساكن البيت الأبيض في واشنطن »[٤٧] .

وعندما يقارن الشيخ الدستور الذي ينتقده بالدساتير الغربية المستوردة ، فإنه ينظر من زاوية مبادئ الشورى وضمان الحريات والمصالح العامة باعتبار إن الشورى ملزمة ولذلك يعتبر أن الدستور المستورد يحقق ٩٠٪ من الأهداف الإسلامية بينما الدستور الموصوف بالإسلام يحقق ١٠٪ .

ويبدي الشيخ الغزالي قلقه عندما يعتبر بعض الفقهاء الديمقراطية نظام كفر[٤٨] « بيد أنني شعرت بجزع عندما رأيت بعض الناس يصف الديمقراطية بالكفر »[٤٩] . ولعل اطلاع الشيخ الواسع وسفره في البلاد الغربية ، ومشاهداته للأنظمة الديمقراطية فيها والحرية الفكرية والسياسية جعلته ينظر بشيء من التقدير لذلك ، في وقت كانت البلاد العربية - ولازالت - قابعة تحت حكم الفرد والاستبداد واغتصاب السلطة ، وقد

يؤدي حكم الفرد إلى هلاك الأمة الإسلامية من خلال الانفراد بالزج بها في حروب لا تعلم الأمة عنها شيئاً ، لماذا نشبت ولماذا يقتل فيها الناس ، وما المصلحة منها ؟[٥٠] .

ويعلل الشيخ موقفه من الديمقراطية بأنها ليست ديناً يوضع في وصف الإسلام ، بل إن الديمقراطية تنظيم للعلاقة بين الحاكم والمحكوم ، ينظر إليه من زاوية كيف توفرت الكرامة الفردية وكيف شيدت الديمقراطية أسواراً قانونية لمنع الفرد أن يطغي ولتشجيع الانتقاد للحكومة ولرئيس الدولة لا يخشى من معارضته خوفاً ، لأن القانون كفل هذه الحرية ، بدون سجن أو اعتقال[٥١] .

ويعتبر الغزالي إبداء الرأي والنصح للخليفة من صميم الفكر الإسلامي ، حيث ورد في الحديث الشريف إن سيد الشهداء حمزة ورجل دخل على سلطان جائر فقتله . إن الإعجاب بالديمقراطية ، ليس نابعاً بأنها دين يقارن بالإسلام وإنما مسألة تنظيم للعلاقة ، ولذلك ينظر إليها من هذه الزاوية الخاصة لا أكثر ولا أقل . وإذا كانت بعض التيارات والمدارس الفقهية تهاجم الأنظمة الديمقراطية ، فإن الغزالي يعترف بأن المستلمين بحاجة اليوم إلى جهود ذكية دؤوبة في الفقه الدولي والفقه الدستوري والفقه الإداري ، وإلى ملاحقة ما تجدد في عالم المال والتجارة وشئون العمل والعمال[٥٢] . ولا يعني تبني الفقه الغربي ، بل يقصد الاجتهاد والمقارنة والأخذ بما يتوافق والفقه الإسلامي .

أما عن الجانب الآخر من الديمقراطية ، وهو انتخاب رئيس الدولة لفترة زمنية محددة فإن بعض فقهاء الإسلام ، رأى انتخاب الخليفة أو رئيس الدولة لمدى الحياة ، ولكن الغزالي اعتبر أن المصالح المرسلة هي التي تقرر ذلك ، ويؤيد التوقيت للحاكم بفترة زمنية أو إطلاقها لفترة غير محددة ، لأن الأمم تتبنى ما تراه أكفل لحقوقها ، ويعتبر اختيار الصحابة الخليفة الأول مدى الحياة دليلاً شرعياً على انتخاب الخليفة لفترة غير محددة ، وأنه أمر أخذ به الصحابة ، وليس تحريماً لمسألة المدة المحددة لرئيس الدولة أو الخليفة إذا رأت مصلحة الأمة ذلك . ويقول يمكن للمسلمين أن يصنعوا الكثير في مجال المصالح المرسلة ، بشرط أن لا تصطدم بنص قائم شرعي[٥٣] . ويحبذ

الغزالي الاستفادة من تجارب الأمم الأخرى لفائدة الأمة الإسلامية « لا حرج على المسلمين إذا أخذوا من تجارب الأمم ما يرون من الأساليب الإدارية والنظم الحضارية التي تخدم مشاكلهم وتحقق أهدافها »[٥٤] .

وإذا كان الشيخ الغزالي لا يرى تحريما في انتخاب رئيس الدولة لفترة زمنية محددة، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية أو فرنسا أو كما في بقية الأنظمة الديمقراطية ، فإنه يرى ذلك من مصلحة الأمة ، ويقف صراحة ضد نظام الوراثة العائلية للسلطة . ويرى أن انحطاط الأمة الإسلامية وتدهور حالها عبر العصور إنما كان بسبب نظام الوراثة للخلافة ، والاستبداد والاستيلاء على الخلافة بالقوة ، وإن الإسلام الذي أقر مبدأ التوارث المالي رفض بشدة مبدأ توارث الزعامات الروحية أو المدنية أو غيرها ، حيث أن بدعة معاوية في اغتصاب السلطة كانت من أسباب تدهور الحضارة الإسلامية في العصور التالية عندما تولى الخلافة من لا يستحقها بسبب الوراثة « إن توريث إمارة المؤمنين الذي ابتدعه معاوية مقلداً لمجوسية الفرس والصليبية الرومانية كانت بداية الشر الذي تحول على مر الليالي حريقاً مستعرة ودمرت الأخضر واليابس في الحضارة الإسلامية المظلومة »[٥٥] .

إن نظام الوراثة واغتصابها بالقوة ، يفقد أبناء الأمة الحماسة للمشاركة في الدفاع عنها والولاء للأوطان ، لأن " الأسرة التي تتوارث الحكم تهمها أمجادها الخاصة ، فهي تحارب لضم بلاد إسلامية تحت لوائها ، وربما رحبت بتلاشي أسرة أخرى تحكم شعباً إسلامياً لا يخضع لها هي "[٥٦] . فقد وقف سليمان القانوني ، سلطان الدولة العثمانية دون أن ينجد المسلمين في الأندلس ، لأنه عقد اتفاقيات مع فرنسا وإسبانيا ، ولم يستطع أن يقدم العون لهم ، حتى تم إخراجهم من الأندلس ، وضاعت بسبب ملوك الطوائف ومحاربتهم بعضهم بعضاً ، بدلاً من الاتحاد والتضامن ضد النصارى والأسبان .

يمثل الغزالي مدرسة التجديد الإسلامي في مسألة الانتخاب الحر لرئيس الدولة ، وينفي مسألة وراثة السلطة التي يعتبرها مهلكة للأمة ، كما أنه يؤيد مبدأ فصل

السلطات ، ويؤكد أن الشورى ملزمة للحاكم ، وينتقد بعض الآراء الإسلامية التي ترى بأن الشورى غير ملزمة ، ويعتبر ذلك نوعاً من الدكتاتورية التي يخالفها الإسلام ، كما أنه ينتقد الآراء التي تعتبرها الديمقراطية نظام كفر ، لأنه ينظر إلى الديمقراطية كتنظيم للعلاقة بين الحاكم والمحكوم ، وإنها ليست ديناً آخر يقارن بالإسلام حتى يتم تحريمها . كما أنه يؤيد مشاركة الحركات الإسلامية في لعبة الديمقراطية من أجل الوصول إلى الحكم .

ويؤيد الغزالي في موقفه من الديمقراطية ، الأمين العام لجبهة العمل الإسلامي في الأردن عبد اللطيف عربيات بقوله « وقد أصبحت كلمة الديمقراطية مرادفة للشورى أو العكس في معظم الخطابات في الحركة الإسلامية وهذا تجديد له دلالاته الواعية »[٥٧] ، كما يؤكد الإصلاح من خلال المشاركة في الحكومة رغم أن هذه القضية مثار خلاف داخل أعضاء الحركة ، بمعنى آخر الإيمان باللعبة الديمقراطية في التعددية السياسية ، وقد استقر رأي الحركة الإسلامية المؤسسي جماعة الإخوان المسلمين وحزب جبهة العمل الإسلامي أن المشاركة في أي سلطة من السلطات تحكمها مصلحة الوطن والحركة وإن قضية التحريم أو عدمه ليست قضية لدى الحركة مع وجود آراء لبعض الأفراد تخصهم شخصياً[٥٨] . ونلاحظ الشيخ محمد أبا فارس وهو أحد رموز حركة الإخوان المسلمين في الأردن يرفض المشاركة في الحكومات ، إلا أن الرأي العام في الحركة مع اللعبة الديمقراطية .

ويتبنى الشيخ راشد الغنوشي زعيم حركة النهضة التونسية اللعبة الديمقراطية أيضاً ، فقد جاء في القانون الأساسي لحركة النهضة ، الفصل الثاني " تناضل حركة النهضة من أجل الإسهام في تحقيق الأهداف التالية : دعم النظام الجمهوري وأسسه وصيانة المجتمع المدني وتحقيق مبدأ سيادة الشعب وتكريس الشورى "[٥٩] .

وأخذت الجبهة الإسلامية القومية بزعامة حسن الترابي بالاتجاه الديمقراطي للوصول للحكم ، ولكن عندما فشلت في الوصول للسلطة بالديمقراطية لجأت إلى الانقلاب

العسكري وحسب رأي الترابي " جئنا إلى السلطة بالسلاح لأن القوى الأخرى لم ترد لنا الوصول إليها بالديمقراطية " ويضيف قائلاً « أن الحرب خدعة والحركة الإسلامية خادعت القوى الخطيرة عليها ولأن القوى الأخرى لم تكن لتأتي بالديمقراطية »[٦٠] .

ودخلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر اللعبة الديمقراطية فخاضت الانتخابات التشريعية في كانون أول ١٩٩١ كما أسلفنا ، ولكن عندما فازت الجبهة فوزا كاسحا بالمقاعد في الدورة الأولى ألغت المؤسسة العسكرية الدورة الثانية للانتخابات ، وأجبرت الرئيس الشاذلي بن جديد على الاستقالة في كانون ثاني ١٩٩٢ ، مما أدخل الجزائر في حمام دم حرب أهلية ، ويظهر أن التيار العلماني الفرانكفوني المتحالف مع المؤسسة العسكرية يرى أن الديمقراطية مقبولة لديه في إقصاء التيار الإسلامي حتى إذا كان هذا التيار يمثل الأغلبية ، وقد عبّر عن ذلك علي فخرو على لسان أحد العلمانيين الجزائريين الذين مارسوا السلطة السياسية في الجزائر وتعلموا في فرنسا الديمقراطية حيث يقول العلماني الجزائري « إنني أؤمن بالديمقراطية دون شك ، ولكني أرفضها بشدة إذا كانت ستؤدي إلى استلام الإسلاميين الحكم »[٦١] .

إن هذا التصور ، يعني أن الاتجاه العلماني الجزائري يؤمن بالديمقراطية الانتقائية وإقصاء الطرف الآخر وهذا في حد ذاته الإرهاب والتطرف الفكري .

وإذا استثنينا التيار السلفي وحزب التحرير والجماعة الإسلامية في مصر ، فإن أغلبية الحركات الإسلامية تؤمن بالديمقراطية والعمل السياسي من خلالها والجماعة الإسلامية في مصر ، وترى ضرورة دخول اللعبة الديمقراطية بدل سياسة العنف .

وإذا كانت الديمقراطية الليبرالية الغربية قد قامت على التعددية الحزبية ، فإن الخلافات العقائدية الحزبية الغربية تجد لها أرضية مشتركة وقاسم مشترك للتحرك من خلاله " وهو الحضارة الغربية " ، حتى أن الفكر الاشتراكي والماركسي ينتمي للحضارة الغربية وكذلك الرأسمالية تنتمي إلى الحضارة الغربية ، فالاشتراكي الألماني يجد أرضية

مشتركة مع الديمقراطي المسيحي وهي الحضارة الغربية[٦٢] .

إن المشكلة في التيارات العلمانية العربية والتيارات الإسلامية أن خلافهما جذريا في الأصول وليس الفروع ، أحدهما ينتمي إلى الحضارة الغربية التي أخذ منها مبدأ العلمانية والاشتراكية والماركسية والآخر للحضارة الإسلامية ، ويعبّر تركي الحمد عن هذا الصراع العقائدي في الدولة القطرية العربية بقوله : « إذ يصبح الصراع بين المثقفين صراع نصوص كلية بدلا من أن يكون صراع فروع جزئية في إطار نص واحد ، وشتان بين نوعي الصراع ، ففي النمط الأول - صراع النصوص - تكون العلاقة صفرية "Zero-Sum game" وفي النمط الثاني ، تكون العلاقة جدلية أو " دفعية " وفق المنظور الإسلامي . وبالتالي فإن العلاقة الأولى علاقة تناقض سلبي " وجود أو عدم وجود ، أو الثانية تناقض إيجابي نقيض - توفيقي وفق المفهوم الهيجلي "[٦٣] .

وإذا كان هذا هو واقع حال الصراع العقائدي للأحزاب السياسية أو التيارات السياسية العلمانية والإسلامية ، وهو أنه صراع بقاء ، فمن المستغرب أن التيار العلماني القومي لم يلتق مع التيار الإسلامي في حوار عام إلا بعد أكثر من خمسين عام من الصراع ، عندما انعقد المؤتمر القومي - الإسلامي الأول ، في بيروت ١٠ - ١٢ أكتوبر (تشرين أول) ١٩٩٤م ، لإيجاد أرضية مشتركة بين التيار القومي والإسلامي ، ولاشك أن هذا الحوار جاء متأخرا بعد فترة طويلة من الصراع بين التيار العلماني في السلطة والتيارات الإسلامية ، لأن التيارات العلمانية الحاكمة مثل حزب البعث أو القوميين العرب وحتى التيارات الوطنية في مصر والمغرب والجزائر وتونس وغيرها لا تؤمن بمشاركة التيارات الإسلامية في اللعبة الديمقراطية ، بل تحاول بكل الوسائل مقاومتهم وإقصائهم وتشويههم إعلاميا ، لأن الأنظمة العلمانية تعتبر أن وجود الإسلاميين في ظل الديمقراطية يعني وصولهم للحكم لأن العامة والأغلبية مع التيارات الإسلامية ، ولقد عبّر أحد المسئولين الجزائريين السابقين ، بأن مشاركة الإسلاميين في الانتخابات الديمقراطية يعني فوزهم المطلق . ولكن استقراء التاريخ يؤكد على أن

استثناء الأغلبية لا يؤدي إلى الاستقرار السياسي ويفقد الأنظمة الشرعية السياسية ، ولذلك تواجه الأنظمة التي تقوم بإقصاء التيارات الإسلامية مشكلة عدم الاستقرار والدخول في دوامة العنف والعنف المضاد .

ويرتبط بالتعددية السياسية والديمقراطية موقف الحركات السياسية الإسلامية من الأنظمة السياسية الحاكمة ، حيث يتميز موقف الغزالي من الأنظمة المعاصرة بالنقد والمعارضة حتى أنه دخل السجن وهو يجهر برأيه بكل شجاعة ، ورفضه للمناصب الإدارية التنفيذية التي هي من جنس الحكم ، ويصف الشيخ يوسف القرضاوي رفض الغزالي للمناصب بقوله « ولقد عرض على الشيخ أكثر من مرة أن ينضم إلى الحزب الحاكم ، وأن يرشح على قائمته ، ونثرت أمامه الوعود ، ولوح له بالمناصب ، التي ارتقى إليها من دونه علما وعملا ودعوة وجهادا وشهرة . ولقد زاره أكثر من كبير من المسئولين ، يحاولون أن يلينوا عريكته ، ويجروا رجله إلى القيد الذهبي البراق »[٦٤] .

لقد وقف الغزالي في صف المعارضة السياسية التي تقف ضد كل حكم لا يتبع المنهج الإسلامي ، ودعا الشعوب إلى مقاومة الدكتاتورية والظلم ، فينظر إلى الشعوب الحية التي تؤدب الحاكم المنحرف بإعجاب وإكبار ، ويمتدح موقف الشعب الفرنسي في محاكمته لويس السادس عشر وإعدامه . ويقول معلقا على ذلك « أما لويس السادس عشر ملك فرنسا فما أن أراد أن يتنكر للنظام الدستوري ، ويلؤم مع الشعب المطالب به حتى ألقى الشعب القبض عليه وقدمه للمحاكمة ، فلما ثبتت عليه جريمة الخيانة للشعب وحقوقه ، وضع عنقه تحت السكين فاجتثته واجتثت معه المظالم المتوقعة »[٦٥] . إن هذا القول يعكس تأييد الغزالي لمقاومة النظام الدكتاتوري حتى إذا تطلب الأمر استعمال القوة ، ويحذر من الاستهانة بالإرادة الشعبية أو الإرادة العامة أي إرادة الأغلبية « فالويل لمن يرخصها من الحكام والويل لمن يفرط فيها من المحكومين »[٦٦] .

يعطي الغزالي دليلا من تاريخ مصر السياسي ، بسقوط حكومة النقراشي باشا في عهد الملك فاروق عندما اغتيل النقراشي ، وكذلك اغتيال رازمارا في إيران وغيرهم

من الحكام الذين آزروا انجلترا ، ويعتقد أن اغتيال زعماء الدكتاتورية ظاهرة إيجابية لأنها تقطع يد الظالم . ويتمنى الغزالي أن تكون هناك محاكم لكل ظالم لينال حقه من الجزاء أمام الشعب[٦٧] . ومن استقراء آراء الغزالي نجد أنه ينظر بإجلال إلى الذين يقاومون الظلم وأهله من الحكام الذين أذلوا الشعوب « وهناك أبطال جاهدوا الظلم طوال حياتهم وخطوا بأنفسهم مصارع الجبارين وحفروا بأيديهم قبور المتكبرين ، ولم يدع لهم هذا الجهاد المتواصل فرصة يستريحون فيها ساعة في نهار »[٦٨] .

إن رفض الغزالي للمناصب الإدارية وتشجيع محاسبة الحاكم ، قد تكون نوعا من الدعوة للعنف السياسي ، حتى يمكن القول أن أحداث الجزائر قد تأثرت بأفكاره ، لأنه عمل في الجامعة الإسلامية في عهد الشاذلي بن جديد ، ولكن الغزالي يدعو للتغيير بالوسائل السلمية ، ولكن الأفضل في نظره ، أن يستطيع الشعب محاكمة الظالم وعقابه وتأديبه ، ولكن بعض الأنظمة السياسية بممارستها العنف قد دفعت بالأحزاب السياسية أيضاً لأن تسلك طريق العنف ، لأننا نلاحظ بأن عنف الدولة يقابله عنف المعارضة ، وهي ظاهرة علمية ولا تقتصر على دولة دون أخرى .

أما رأي الغزالي في الأنظمة السياسية ، فنشير إلى موقفه من مسألة نظام الحكم والخلافة الإسلامية ، وهنا ننظر في مسألة الخلافة الإسلامية ، على أن نعالج موقفه من النظام السياسي في مسألة الاستبداد السياسي فيما بعد ، فهو يفضل أن تكون الخلافة في العرب « إننا كما رأى الفقهاء ممن يدعون إلى حكم عربي وخلافة عربية »[٦٩] إلا أنه لا ينكرها على الأقوام الأخرى إذا تولى أحدهم الخلافة ، عربياً أو غير عربي ، بل ينتقد أحياناً العرب . وفي كتاباته المتأخرة كان أكثر صراحة حول حق الأمة في اختيار الخليفة بغض النظر أن يكون عربياً أو غير عربي ، بل ينتقد أحياناً العرب . وانتقد خروج العرب على الأتراك لأنه في نظره ليس من تقاليد العروبة أو تعاليم الإسلام أن يغدر بالترك المسلمون ، ولا يجوز الاستعانة في نظره عليهم بالإنجليز والفرنسيين ، وأن ظلم الأتراك لا يعالج بالانضمام إلى أعداء الإسلام[٧٠] . ويظهر أن موقفه من

مسألة الخلافة في العرب من باب المستحب وليست من باب الواجب كما تراه بعض الفرق الإسلامية[٧١] .

وبدراسة آراء الغزالي المتأخرة ، نجد أنه في كتابه " سر تأخر العرب والمسلمين " عام ١٩٨٧ ، يرفض أن تتسلل العصبيات القبلية للحكم والسيطرة على السلطة ويقول « لماذا يرى عربي ولد في بطحاء مكة ، أن لسلالته الحق في حكم شواطئ الهادي والهندي والأطلسي ؟ إلا أن أباه كان عمدة في الجزيرة العربية والشام والعراق »[٧٢] . إن الغزالي يلتقي صراحة مع الديمقراطيات الغربية المعاصرة في مسألة تناوب السلطة واختيار الحاكم عن طريق الإرادة الشعبية . فهو يرى أنه يحق لأي مسلم يأنس في نفسه القدرة على هذه الرياسة أن يرشح نفسه ، وإذا أنس القدرة في شخص آخر أن يرشحه وعرض اسمه على الناس ، أي أن الرئاسة أو الخلافة تحق لأي مسلم تتوفر فيه شروطها[٧٣] .

أما في قضية اغتصاب السلطة ، فيدعو إلى تحدي الظلمة ودكتاتورية الحكام أو من اغتصب السلطة ، فيقول بأن الإسلام حرم على بنيه الذل كما حرم الخمر وكما حرم سائر الفواحش والمنكر . ويرفض أن تعيش الشعوب في حالة من الذل ولا تتحرك لدفع الظلم عنها « إنك تجد شعوباً من المسلمين مظلومة لتعاطيها الذل وتخبطها في سكرته »[٧٤] .

المبحث الثالث : التبعية الاقتصادية والسياسية :

عالج الشيخ الغزالي أسباب انهيار الحضارة الإسلامية وأسباب تخلف الأمة ، وربط بين التبعية للخارج والتخلف ، إضافة للأسباب الداخلية من سوء فهم للإسلام وجهل المسلمين بالدنيا والتقليد الأعمى والفساد الإداري والاستبداد السياسي ، فالعلم عام بين الأمم ولا جنسية له ، ولكن للأمم خصائص حضارية لا تنهض إلا بها خاصة عندما تتوافق مع العقل والفطرة الإنسانية ، كما هي الحضارة الإسلامية .

يشير الغزالي أن التبعية الاقتصادية تؤدي عادة إلى التبعية السياسية ، والأمة التي تعتمد في قوتها على غيرها تبقى عرضة للضغوط وإذا كانت الولايات المتحدة والدول الصناعية والرأسمالية تقدم المساعدات إلى دول العالم الثالث ، فإنها أيضاً تحصل على مكاسب سياسية واقتصادية ، لذلك فإنه ليس هناك شيئاً اسمه الرأفة والرحمة والصدقة في السياسة الدولية ، لأن العلاقات الدولية حسب المفهوم الغربي تقوم على المصالح[٧٥] . ويتناول الشيخ الغزالي هذه النقطة بكثير من الاهتمام ، " لأن ما نأكله من طعام أو ما نأخذه من دواء وما نرتديه من لباس يصنعه لنا غيرنا "[٧٦] .

ويؤكد الغزالي على الصناعة وأن واجب الأمة هو التصنيع الحربي من أجل حماية أمن الدولة لأننا نعتمد على الدول الغربية الصناعية لتمتص أموالنا ، والاستقلال الحقيقي في نظر الشيخ الغزالي هو البناء الاقتصادي لأننا نحصل على الأدوية وغيرها من الصهيونية والصليبية والشيوعية[٧٧] ، وعندها كيف نستطيع أن نقول بأننا نعيش في دولة مستقلة تعتمد في كل شيء على الخارج ؟

ويعجب الغزالي بتجربة اليابان الصناعية ، التي رغم هزيمتها في الحرب العالمية الثانية ، فإن الهزيمة العسكرية لم توقف اليابان من الإنتاج المكثف والصناعات المتطورة في ميدان الرادار والحاسوب ، فقد استطاعت اليابان أن تكسر احتكار الولايات المتحدة لصناعة الإلكترونيات ، وانطلقت اليابان لتكون الدولة الإلكترونية الأولى في العالم ، وأن تصبح اليابان بعد الهزيمة العسكرية ، قوة اقتصادية عظمى تنافس الولايات المتحدة الأمريكية ، بل وصلت في أحيان كثيرة إلى حرب اقتصادية بينهما ؟ ويعلل الغزالي سر قفزة اليابان إلى الاستقرار السياسي في البلاد ، فقد أخذت التكنولوجيا الغربية في الوقت الذي حافظت على تراثها وثقافتها ، مما خلق الاستقرار النفسي والاجتماعي ودفع العمالة اليابانية للإنتاج ، لأن المناخ السياسي ضرورة لأي تقدم اقتصادي .

إن المشكلة التي تعاني منها دول العالم العربي هي صراع الشعوب والحكومات ، وكأنهما على طرفي نقيض ، وهذه نقطة الضعف التي تؤدي إلى التدهور الاقتصادي

وعدم نجاح التنمية لأن الأصل في نجاح عمليات التنمية هو اشتراك الشعب والحكومة في عملية النمو والحداثة ، ولقد كان لتلاحم الشعب والحكومة في اليابان دوراً رئيسياً في نجاح تقدم اليابان ، ويصف تعاون الشعب والحكومة بقوله « كأن للحكومة جسداً روحه الشعب أو كأن الشعب جسداً روحه الحكومة ، لا انشطار في عزم ، ولا اختلاف على هدف ولا تحاقد على منصب »[٧٨] .

أما رأيه في الديون التي تراكمت على العالم العربي والإسلامي ، فإن أحد الحلول المطروحة هو عودة الثروة الموجودة في البنوك الأجنبية إلى أهلها ، ويشير الغزالي إلى أن مصر كانت دولة دائنة فكيف أصبحت دولة مديونة !! والمعروف تاريخياً أن مصر في الحرب العالمية الأولى كانت دولة مصدرة للقمح فكيف أصبحت دولة مستوردة له بسبب الخطط الاستعمارية التي تتوارثها من أيام الاستعمار . أما النقطة الخطيرة التي تهدد الأمن العربي والإسلامي ، والتي تؤكدها التقارير والأبحاث وهي نقطة لازالت بعض الأجهزة الحكومية في الدول العربية وخاصة الخليجية تتجاهلها وهو خطر العمالة غير المسلمة على مجلس التعاون الخليجي . ويقترح الغزالي وضع قوانين من أجل أن تحل العمالة المسلمة محل العمالة غير المسلمة ، وذلك للمحافظة على الحضارة الإسلامية من جهة وللضغط على الدول التي تكثر فيها مذابح المسلمين من جهة أخرى ، كالهند بأنها محاسبة على هذه الهمجية والوحشية . وتشير الإحصاءات في الخليج العربي بأن العمالة الهندية أكثر الأيدي العاملة الموجودة في منطقة الخليج ، وإنها تهدد الأمن الخليجي والشخصية العربية والإسلامية في المنطقة الحيوية والاستراتيجية في العالم العربي[٧٩] .

ويعلق مدير الاستخبارات العسكرية الباكستانية الأسبق ، حميد غول على هذه الخطورة ، بقوله إن الهند تطمح في الخليج وعلى العرب أن يتعلموا من إسبانيا حيث أخرج العرب منها بسهولة ، والهند الآن قوة نووية وتقوم ببناء أسطول قوي ، وقد تتعاون مع إسرائيل لأن بينهما اتفاقيات تجارية وعسكرية ويكون الخليج بين كماشة

إسرائيل والهند[٨٠] ، وتكون العمالة الهندية في الخليج ، الطريقة التي تنفذ منها وتلج إلى الخليج العربي . فالعمالة الوافدة غير المسلمة وسيلة للتبشير وأداة للقوى الأجنبية، وتهديد للشخصية الإسلامية العربية . وتتطلب دواعي الأمن إحلال الأمن إحلال العمالة المسلمة بدلا منها وخاصة العمالة العربية .

ويربط الغزالي التبعية السياسية والاقتصادية بما يعصف بالعالم الإسلامي من مشكلة مزمنة فيه ، وهي الخلافات المذهبية والتي بدورها تؤدي إلى خلافات سياسية ، مما أدت إلى تدهور مكانة العالم الإسلامي ، حتى أن الخلافات بين الطوائف والفرق والتيارات السياسية كانت وراء ضياع كثير من بقاع المسلمين ، كما حدث في الأندلس وفلسطين وتقسيم باكستان ، ومن خلال هذه الخلافات اخترقت الدول الاستعمارية العالم الإسلامي ومزقته إلى دويلات صغيرة .

ورغم أن الخلافات بين الأمة فرعية ، إلا أن هناك حرباً باردة بين التيارات الإسلامية على الساحة العربية والإسلامية ، وكأنها لا تستفيد من دروس الماضي . وهذه الخلافات إحدى العقبات الرئيسية التي تقف في طريق وصول الإسلاميين للحكم في العالم العربي والإسلامي ، وخاصة الخلافات السياسية التي تنفر في كثير من الأحيان الشارع الإسلامي من التيارات الإسلامية ، لأنه ينظر إليها " بمثالية " لكونها التيار الذي يجب ألا يختلف ، ومع ذلك تعصف به الخلافات ، ومع كل يوم جديد تظهر جماعات جديدة ، أو انقسامات بين التيارات الإسلامية بسبب خلافات بسيطة ، يسميها الشيخ الغزالي " بالقضايا الطفيلية " . ويقول « إن المسلمين المعاصرين نسوا ضياع التركستان والقرم ، ولم ينسوا الجهر بالبسملة أول الفاتحة »[٨١] .

ويدعو الغزالي إلى غربلة الأفكار والمذاهب والأعراف والتقاليد التي سادت تاريخنا " فقدمها لا يعطيها حق البقاء ، والاحترام للحق وحده "[٨٢] . وإذا كان هناك من يدعو إلى إعادة كتابة التاريخ العربي ، فإن الشيخ يدعو إلى عادة كتابة الأفكار والتقاليد الإسلامية ، ويستشهد الشيخ برأي ابن القيم الجوزية في كتابه " إعلام

الموقعين " ، حيث ينص على تغير الفتوى واختلافها بحسب تغير الأزمنة والأمكنة ، والأحوال والنيات والعوايد . ويقصد بالتغير هنا تغير الفتوى في فروع الفقه ، مما وقع فيه التسهيل والتيسير في الشريعة نفسها[٨٣] .

ولعل أفضل الطرق لتجاوز مسألة الخلافات الفقهية التي عصفت بالأمة الإسلامية، هو التدريس المقارن للمذاهب والمدارس الفلسفية والفكرية لتعزيز الوحدة العقائدية ، فإن أغلب الخلافات تحدث عندما لا يفقه اتباع مذهب ما يقوله اتباع المذاهب الأخرى ، لذلك فإن الجهل أحد المشكلات الرئيسية التي تؤدي إلى الخلافات بين المسلمين ، ولذلك يدعو الإمام الشاطبي في كتابه الموافقات إلى " أن تعويد الطالب ألا يطلع إلا على مذهب واحد ، ربما يكسبه نفوراً أو إنكاراً لكل مذهب غير مذهبه ، مادام لم يطلع على أدلته ، فيورثه ذلك حزازة في الاعتقاد في فضل أئمة أجمع الناس على فضلهم وتقدمهم في الدين ، وخبرتهم بمقاصد الشارع وفهم أغراضه "[٨٤] .

ونلاحظ اليوم في معظم المعاهد والجامعات العريقة ، التأكيد على الدراسات المقارنة في العلوم الإنسانية . لأن الجهل آفة ، وأسباب التعصب هو العجز العلمي وقلة المعرفة[٨٥] .

وإذا نظرنا إلى الرعيل الأول من فقهاء الأمة ، نجد أدب الحوار المتأصل بينهم ، فقد روي أن الإمام الشافعي ترك القنوت في صلاة الصبح لما صلى مع جماعة الأحناف في أحد مساجد بغداد ، وذلك رعاية لأدب الإسلام في الحوار ورغبة عن الخلاف . ويعلق الغزالي على غياب أدب الحوار بقوله " بينما نلاحظ أن الصلاة تقام أكثر من مرة في أحد المساجد بسبب الخلافات الفقهية الخفيفة ، فلا تصلي جماعة وراء جماعة أخرى[٨٦] .

ويرى الغزالي من خلال دراساته وزياراته إلى دول العالم الإسلامي والدول الغربية ، أن الخلافات المذهبية قد استغلت من قبل المستشرقين والغرب من أجل الإيقاع بين الدول

الإسلامية ، فقد دامت الحرب العراقية الإيرانية مدة ثماني سنين ، أدت إلى خسائر نقدية تقدر بمئات المليارات ، فأهدرت الاقتصاد الإسلامى وشباب الإسلام بينما لا يحدث مثل ذلك بين الدول الديمقراطية الغربية ، وكانت الخلافات تغذي من أجل بيع الأسلحة ولإنهاك القوى الإسلامية بضربها مع بعضها البعض مثل الإيقاع لمدة ثماني سنوات بين إيران المسلمة والعراق ، فكان الهدف هو ضرب الأيديولوجيا الإسلامية الإيرانية مع تيار القومية العربية في العراق باعتبارهما من أشد التيارات معارضة للقوى الغربية ، فأهلكتهما بصراعات جانبية .

ويشير الشيخ الغزالي إلى أن الجهل والتعصب يرجع في أساسه إلى الإهمال الكبير من الدولة والأمة معاً ، خاصة أنه خلال التاريخ الإسلامي لم يتم التركيز على الفرق الباطنية والمذهبية المنحرفة من أجل إزالة الجهل والغموض الفقهي المتوارث لديها منذ أجيال ، لأن بعض السلاطين والخلفاء ، كانوا منهمكين في الملذات وإشعال الخلافات من أجل البقاء في مراكزهم ، بدلا من إحياء التراث الفكري ونشر العلم وفتح الحوار مع المذاهب الأخرى ، من أجل تبيان الآراء الفقهية الصحيحة لها [٨٧] .

إن الأمة العربية والإسلامية كانت تعاني من الفرقة ، فالخلافات لازالت تعصف بها ، لأن العرب والمسلمين في نظر الغزالي أصيبوا بسوء النية والجهل والمرض النفسي ، لأن الجهل آفة كل تعصب ، ويدفع إلى التبعية للأجنبي الكافر ، ولذا فإن على العالم والفقيه والحاكم الإحاطة بالمذاهب الأخرى للاطلاع عليها ، ويقول : « وعندي أن علماء الإسلام يجب أن تكون لهم أقدام راسخة في كل المجالات المألوفة ، وأن تكون إحاطتهم بالمذاهب الجائزة أكثر من إحاطة أهلها بها » [٨٨] .

المبحث الرابع : حقوق الإنسان :

تعتبر قضية حقوق الإنسان من القضايا الجوهرية التي حظيت باهتمام بالغ في العقود الأخيرة ، ويتردد في الفكر الغربي أن حقوق الإنسان جاءت مع الثورة الفرنسية

١٧٨٩ ، وبعد الحرب العالمية الثانية تأسست هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ من أجل حل القضايا الدولية وتجنب ويلات الحروب ، ثم جاء " الاعلان العالمي لحقوق الإنسان " والصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في العاشر من ديسمبر (كانون الأول) ١٩٤٨ ، وبالرغم من أن هذا الإعلان ليس له قيمة إلزامية على أرض الواقع ويفتقر لجهات فاعلة تسهر على تطبيق بنوده إلا أنه اعتبر أول إعلان ينبثق عن الجماعة الدولية واعتراف صريح بأن هناك حقوق لصيقة بالإنسان ينبغي العمل على صونها والحفاظ عليها مادام الإنسان هو الهدف الذي يسعى الجميع من أجله[٨٩] .

وخلال الحرب الباردة دخلت قضية حقوق الإنسان ضمن الحرب الإعلامية بين المعسكر الرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة والمعسكر الشيوعي بزعامة الاتحاد السوفيتي ومحاولة كل طرف تصوير الطرف الآخر بأنه الوحيد الذي يهتم بحقوق الإنسان وأن الآخر هو الذي ينتهك هذه الحقوق . واتخذت الولايات المتحدة من اليهود السوفييت وهجرتهم لإسرائيل حملة إعلامية للضغط على الاتحاد السوفيتي لدفعه للسماح لليهود بالهجرة ، متجاهلة أنهم يهاجروا إلى إسرائيل على حساب الشعب الفلسطيني ، ولقد جعلت الولايات المتحدة قضية حقوق الإنسان إحدى وسائل السياسة الخارجية الأمريكية لتحسين الوجه الأمريكي أو لتشويه المعارضين للسياسة الأمريكية من الدول والحركات السياسية . فقد أنشئ في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر منصب مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشئون حقوق الإنسان ، وإثر انهيار المعسكر الشيوعي عام ١٩٨٩ ، برزت دعوة نهاية التاريخ عام على يد فرانسيس فوكويوما ، وهو أحد المسؤولين والمفكرين الأمريكيين ، على اعتبار أن الديمقراطية الليبرالية والاقتصاد الحر هما نهاية المطاف الفكري للإنسان متجاهلة المبادئ والأفكار والقيم الحضارية الأخرى[٩٠] .

حاولت الرأسمالية الغربية جذب العالم الثالث للتحالف معها لمقاومة ما سمته بالأنظمة الدكتاتورية الإلحادية ، حتى أن وزير الخارجية الأمريكية الأسبق في عهد

الرئيس ايزنهاور ، جون فوستر دالاس انتقد سياسة عدم الانحياز التي تبنتها بعض دول العالم الثالث ووصفها دالاس بأنها سياسية لا أخلاقية علما بأن الرأسمالية الغربية الأوروبية والأمريكية هي التي استعمرت شعوب أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية واستعبدتهم ونهبت ثرواتهم خلال القرنين الأخيرين .

تميز الشيخ الغزالي بوعي سياسي في تصديه بالتحليل لقضية حقوق الإنسان وازدواجية الغرب في تناوله لقضية حقوق الإنسان ولهيئة الأمم المتحدة وانتقاد موقف الغرب من عدم الانحياز ، فقد أيد الغزالي فكرة الحياد الإيجابي أثناء فترة الحرب الباردة من قبل دول عدم الانحياز باعتبار " الحياد الإيجابي "[٩١] وسيلة للتخلص من التبعية للأجنبي ، وانتقد الأمم المتحدة وربطها بالاستعمار ومحاولة السيطرة على الدول الضعيفة ، وأنها عنصرية وأداة للقوى الاستعمارية الغربية للسيطرة على العالم العربي والإسلامي ، كما دعا إلى إعلان إسلامي لحقوق الإنسان[٩٢] ، ليبين إنسانية الحضارة الإسلامية ، قبل إطروحة حقوق الإنسان التي نادى بها إعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الذي تميز بالانتقائية والعنصرية والتسويف في التطبيق ، وخاصة إذا ما تعلق الأمر بالعالم الثالث وخاصة قضايا العرب والمسلمين كفلسطين وكشمير وقضايا الأقلية الإسلامية التي تجاهلتها حقوق الإنسان العالمية . ودعا الغزالي أيضاً إلى إنشاء مكاتب في وزارات الخارجية العربية للعناية بقضايا الأقلية الإسلامية واتخاذ مواقف إيجابية منها[٩٣] ، لأن هذه الأقلية لها أبعاد استراتيجية للعالم العربي والإسلامي ، وإن حمايتها واجبة ، ولأن ربطها بالعالم العربي والإسلامي يخدم الدعوة الإسلامية والقضايا العربية ، ويجب ألا تترك لمحاولات التبشير والتهجير والدمج الحضاري في العالم الغربي ، بل يجب أن تكون وسيلة ضغط سياسية لخدمة القضايا العربية والإسلامية ، كما هو حال المسلمين في الهند والفلبين أو الأقلية الإسلامية في أوربا والولايات المتحدة.

ويؤكد الغزالي على الحقوق القضائية والمدنية والسياسية والاقتصادية والثقافية

في الإسلام بما في ذلك موقف الإسلام من الرق وتفوقه على ما جاء في ميثاق حقوق الإنسان للأمم المتحدة . كما يبين الحقوق القضائية والمدنية والحرية السياسية والثقافية والاقتصادية التي حفظها الإسلام للناس بغض النظر عن الدين والجنس واللون . ويقول الغزالي إن الإسلام دين يقوم على السماحة في معاملة الآخرين ، وعلى احترام أواصر الإنسانية التي تجمع بين بني آدم قاطبة . وشهد القضاء الإسلامي النزاهة والمساواة التي جعلت الشعوب التي فتحت في صدر الإسلام تدخل في الدين الحنيف طواعية ، ويعلق الشيخ الغزالي على قصة جبلة بن الأيهم ، ملك الغساسنة الذي أسلم ، وعندما كان يطوف بالكعبة المشرفة ولطم أعرابيا ، فأمر عمر بن الخطاب من الأعرابي عندما اشتكى إليه أن يلطم جبلة الذي هرب إلى الشام آنفة وارتد عن الإسلام ويقال أنه ندم على ذلك فيما بعد ، بقوله « إن عمل عمرو وأمثاله من رؤساء الإسلام ليس تقرير حكم في قضية خاصة ، إنما هو تقرير مبدأ عام تحتكم إليه الأجيال ، وتثبت قاعدة بدأ بها الرسول نفسه فلا يجوز أدنى تفريط فيها »[٩٤] . لقد ضمن الإسلام حقوق الفرد الشخصية ، كما يقول الغزالي إن الإسلام يوصد الأبواب أمام من يستهينون بأقدار الآخرين وحقوقهم ، خصوصاً الحكام الذين يدهمون البيوت لتفتيشها أو يقتلون خصومهم ، ويقيدون حركاتهم دون ارتباط بقانون أو رعاية لقضاء[٩٥] . وبذلك فإن الإسلام سبق الحضارة الغربية وميثاق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بمئات السنين في ضمان حقوق الأفراد . تقول المادة الأولى من ميثاق حقوق الإنسان " يولد جميع الناس أحرارا متساوين في الكرامة والحقوق وقد وهبوا عقلا وضميرا ، وعليهم أن يعامل بعضهم بعضا بروح الإخاء " ، وإن هذا النص ما هو إلا ما قاله عمر بن الخطاب « متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً »[٩٦] .

أما عن الحقوق السياسية فيؤكد الشيخ الغزالي على ضرورة تعقب أخطاء الحكام بالنقد ويرى أن النقد حق الله على كل قادر ، والسكوت على هذا النقد تفريط في جنب الله[٩٧] . ولقد أكدت المادة التاسعة من ميثاق حقوق الإنسان " حق كل شخص في حرية الرأي والتعبير ، ويشمل هذا الحق اعتناق الآراء دون أي تدخل ، واستقاء الأنباء

وتلقيها وإذاعتها دون تقييد بالحدود الجغرافية "[٩٨] .

أما عن قضية الارتداد عن الدين فيعتبرها الغزالي جريمة الخيانة العظمى ، فالإسلام لم يجبر اليهود والنصارى على الدخول في الإسلام ولكنه ترك لهم الحرية في دخول الإسلام ، ولكنه متى دخل الإسلام يجب الالتزام به لأن الردة تدخل في باب الحرب النفسية والإساءة للإسلام ، وقد يدخل أناس من باب التشكيك في الإسلام ، ولذلك حفظ الإسلام حقوق الناس وأمن الدولة الإسلامية بفرض حد الردة من حفظ كيان الأمة والدين وتطهير المجتمع الإسلامي من المشككين ولضمان ما يسمى بالأمن القومي للدولة والقضاء على الحرب النفسية ضد الإسلام والمسلمين[٩٩] .

أما عن موضوع الرق فقد جاء في ميثاق حقوق الإنسان " لا يجوز استرقاق أو استعباد أي شخص ، ويحظر الاسترقاق وتجارة الرقيق بكافة أوضاعها "[١٠٠] ، يقول الغزالي « عندما جاء الدين المسيحي أقر الرق الذي أقره اليهود من قبل ، ونص القديسون على شرعية خدمة الرقيق لسادتهم ، وليس في الإنجيل نص يحرمه أو يستنكره »[١٠١] . إن الإسلام لم يجيء بشرع الاسترقاق ، بل جاء بشريعة الحرية ، ورد الأرقاء إلى ساحتها التي فطرهم الله عليها ، ولا نجد في القرآن الكريم آية واحدة تبيح الاسترقاق والاستعباد ، وإنما نجد الآيات المتعددة تنادي بتحرير الأرقاء وتحض على إعتاقهم ، وتجعل هذا من أعظم القرب والطاعات الدينية ، ثم تجعله كفارة تستر ما يقع فيه المسلم من بعض المخالفات الدينية . بل إنه يوجبه على الدولة الإسلامية ، ويجعله عملا من أعمالها ، ومصرفا من مصارف أموالها[١٠٢] .

يقول الشيخ زكريا البري « وإذا كان الصحابة قد استرقوا في حروبهم فإنما كان ذلك ضرورة حربية لا محيص عنها ، ومعاملة بالمثل حيث كان أعداؤهم يسترقون أسرى المسلمين ، وتسهيلا لاستخلاص من هؤلاء الأسرى المسلمين من يد أعدائهم عن طريق التبادل . وقد شرع الله سبحانه أحكامه التي تحقق المصالح الأصلية ، وأباح الخروج عنها في أحوال الضرورة التي تقدرها بقدرها ولا تعدوها »[١٠٣] .

إن قضية حقوق الإنسان سواء في ميثاق الأمم المتحدة أو في سياسات الدول الغربية هي **قضية سياسية قبل أن تكون إنسانية** ، فالتمييز ضد السود في الولايات المتحدة بقي حتى منتصف القرن العشرين وحتى الآن يشكو السود وغيرهم من التمييز، وكم من الشعوب التي شردت وطردت من ديارها فلم تقدم لهم الأمم المتحدة إلا المساعدات الرمزية مثل فلسطين وكشمير وأفغانستان والفلبين وغيرها من البلاد ، إن إسرائيل لم تنفذ قرارات الأمم المتحدة بشأن حقوق الفلسطينيين . وعندما أنشأت الولايات المتحدة منصب مساعد وزير الخارجية لشئون حقوق الإنسان كان لأهداف سياسية تحت شعارات الديمقراطية والحرية وتستغلها ضد الدول التي تخالف السياسة الأمريكية أو كما استعملتها ضد الاتحاد السوفيتي من أجل السماح بهجرة اليهود إلى فلسطين على حساب حقوق الشعب الفلسطيني[١٠٤] . ولقد ذهبت جين كيركباتريك مندوبة الولاية المتحدة في الأمم المتحدة في عهد الرئيس الأمريكي ريغان بقولها " إن شعوب العالم الثالث استمرأت الدكتاتورية والفقر والجهل "[١٠٥] ، وهذا يظهر من سياسة زعيمة العالم الحر التي تفرض الحصار على شعوب متعددة من أفغانستان إلى العراق وليبيا والسودان وتهدد باستعماله لمن يخالفها ، فأين حقوق الإنسان التي ينادي بها الفكر الرأسمالي الغربي .

إن الإسلام كفل حرية وحقوق البشر بغض النظر عن دينهم وألوانهم وأجناسهم وحتى أنه كفل حقوق الحيوان كما قال الرسول الكريم دخلت امرأة النار في هرة حبستها لا هي أطعمتها ولا هي تركتها تأكل من خشاش الأرض » .

المبحث الخامس : المرأة والعمل السياسي :

أخذت مشاركة المرأة في النشاطات الاجتماعية والاقتصادية والعمل السياسي جدلا واسعا بين التيارات العلمانية والمدارس الفكرية الإسلامية ، فقد نادت التيارات العلمانية الرأسمالية والاشتراكية بتحرر المرأة على غرار النمط الغربي تحت شعارات عدة مثل المساواة في الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، بل ذهبت بعض هذه التيارات

إلى القول أن المرأة العربية تعيش حياة الكبت والقهر ، فتقول نوال السعداوي ذات الميول اليسارية والتي تزعمت حركة تحرير المرأة « لقد نجح النظام الطبقي الأبوي في إخضاع النساء بفرض أشكال من القهر الاقتصادي والاجتماعي عليهن ، مدعمة بأشكال من القهر النفسي والجسدي والجنسي . وقد استطاع أن يفرض هذه الأنواع المتعددة من القهر من خلال النواة التربوية الأولى التي تشكل نفسية الطفل وشخصيته وهي الأسرة الأبوية »[١٠٦] .

إن وصف السعداوي للمرأة العربية يمثل النظرة السوداوية التي تريد تقليد المرأة الغربية ونقل العادات والتقاليد الغربية التي تتمثل في حرية المرأة الاجتماعية التي قد تصل إلى مخالفة القيم الإنسانية الفطرية وتصل أحيانا إلى إباحية الغرب ، إنه الاختراق الثقافي الذي يمكن وصفه بالاستعمار الثقافي والذي يعتبر أشد خطورة من الاستعمار العسكري والاقتصادي .

تصدى الشيخ الغزالي إلى دعاة التغريب وبين حقوق المرأة في الإسلام الذي كرمها وصان حقوقها ، ودعا إلى مشاركة المرأة في بناء المجتمع للخروج إلى الحياة الاجتماعية والنشاطات العامة في حدود الشريعة الإسلامية . ويقول إن النساء شقائق وطلب العلم فريضة على الجنسين ، وللنساء في حدود الآداب العامة حق المشاركة في بناء المجتمع وحمايته ، لأن الأسرة أساس الكيان الخلقي والاجتماعي للأمة ، وهو بهذا يؤكد دورها في تنمية المجتمع ونهوضه ويؤكد مبدأ المساواة التي نادى بها الإسلام .

ولقد أجاز الشيخ للمرأة أن تخرج للصلوات في المسجد خمس مرات في اليوم ، في الوقت الذي قيدته بعض الآراء الفقهية الأخرى ، كما دعا إلى مشاركتها العملية في خدمة المجتمع فأباح لها أن تخرج مع الجيش إذا كانت لها المهارة العسكرية أو الطبية أو الهندسية ، مستنداً إلى عصر النبوة خير القرون يقيناً ، وفي رأيه أن عصور الانحراف أو الجهالة التي منعت المرأة من المشاركة ، لا يقاس عليها[١٠٧] .

أما عن الحقوق السياسية ومشاركة المرأة في الحياة السياسية ، فقد أكد الشيخ حق المرأة في أن تؤخذ منها البيعة على مقاعد الإيمان والأخلاق وتعارض الحكم وتؤيده ، ولها حق المعارضة السياسية كغيرها من الرجال[١٠٨] . وإذا كان بعض الجهلة قد قيد المرأة فذلك لضحالة العلم والفقه الذي يصفه « إن فقر العلم كفقر الدم لا يعين على نشاط ولا يجود معه إنتاج »[١٠٩] .

وحول قضية تولي المرأة المناصب العامة سواءً في السلطة التشريعية أو القضائية أو التنفيذية ، فقد أباح الغزالي لها تولي هذه المناصب حتى أنه أيد توليها رئاسة الدولة إذا توفرت فيها الكفاءة وجاءت عن طريق الشرعية السياسية ، وهي رغبة الناس من خلال صناديق الاقتراع . ويقول الشيخ الغزالي في مسألة قوامة الرجل على المرأة ، بأن القوامة تكون في البيت والأسرة وليس في العمل[١١٠] .

ويعلق الغزالي على الحديث النبوي الذي استدل به بعض الفقهاء على عدم جواز تولي المرأة رئاسة الدولة وهو قول الرسول ﷺ « خاب قوم ولو أمرهم امرأة » ، فيقول « أؤكد أني لست من هواة تولية النساء المناصب الضخمة ، فإن الكاملة من النساء قلائل ، وتكاد المصادفات هي التي تكشفهن ، وكل ما أبغي ، وهو تفسير حديث ، ورد في كتاب ، ومنع التناقض بين الكتاب وبعض الآثار الواردة ، أو التي تفهم على غير وجهها ؟ ثم منع التناقض بين الحديث والواقع التاريخي »[١١١] .

ويرى الغزالي أن ابنة كسرى التي يقصدها الحديث لم تكن تلتزم الشورى ولم تضع الأمور العسكرية في يد قادتها ، فالأمر لا يلزم التعميم . ويعطي أمثلة على نجاح المرأة مثل جولدا مائير رئيسة وزراء إسرائيل السابقة ومارجريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا السابقة ويذهب إلى القول إلى أن " بريطانيا بلغت عصرها الذهبي أيام الملكة فكتوريا " في القرن التاسع عشر[١١٢] .

ويعطي الغزالي أمثلة أخرى ملكة سبأ التي وردت قصتها في سورة النحل ، ولسنا

هنا بصدد المناقشة الفقهية ولكن الشيخ الغزالي يقول صراحة « وإذا ارتضوا أن تكون المرأة حاكمة أو قاضية أو وزيرة أو سفيرة ، فلهم ما شاءوا ولدينا وجهة نظر فقهية تجيز ذلك كله ، فلم الإكراه على رأي ما . إن من لا فقه له يجب أن يغلقوا أفواههم لئلا يسيئوا إلى الإسلام بحديث لم يفهموه أو فهموه وكان ظاهر القرآن ضده »[١١٣] .

ونلاحظ أن هناك تحولا في رأي الغزالي حول مشاركة المرأة السياسية في الستينيات عما عليه في أواخر الثمانينيات ، وقد تكون خبرته الطويلة واطلاعه على أحوال المرأة المسلمة وتقديره للمهمات التي نهضت الصحابيات الأوائل أثر في تحول نظرته السياسية للمرأة ، فقد أراد الغزالي إيجاد توازن بين مسئوليتها داخل أسرتها ومسئوليتها تجاه قضايا الأمة العامة ، فقد كتب في الستينيات يقول « لقد عرف عني أنني لم أهش لتوظيف المرأة في كل الأعمال ، ولا بتسويتها بالرجل في كل الميادين ، وقلت أن وظيفة ربة البيت هي أليق شيء لها ، وقد تحتاج وظائف فنية كثيرة إلى النساء وحدهن ، وقد تحتاج فتيات كثيرات إلى العمل قبل الزواج ، ثم إن الأوضاع الاقتصادية لها أثر كبير في الطريقة التي بها الناس شئون الحياة ، ولست أحب نشر فتاوي جزئية في غياب الوضع الإسلامي الكبير عن هذه الحياة الصاخبة »[١١٤] .

وكما قد أسلفنا ، نجد أنه قد صقل رأيه السالف وعدله مؤكدا شأن الأسرة ومؤكدا على مكانة المرأة في الحال العام ، فقد أثرت فيه مشاهد الاستبداد والظلم في أنظمة غاصبة تحكمها طغمة عسكرية من الرجال ضحلة الثقافة فيقول « إن امرأة على رأس حكم شورى أفضل من مستبد على رأس سلطة مغتصبة »[١١٥] ولكنه يعقب على ذلك باحتراس قائلا « وبديهي أن ذلك ليس هو النظام الأمثل »[١١٦] ولاشك إنه ترجيح العقلاء لخير الشرين .

وإذا كان الشيخ الغزالي قد أيد تولي المرأة المناصب العامة بما فيها رئاسة الدولة ، فإن بعض التيارات الإسلامية ترى غير ذلك ، فإن حزب التحرير يمنع تولي المرأة المناصب التي هي من جنس الحكم مثل الوزارة أو المحافظ وحتى رئاسة الدولة ويعتبر تلك

مقصورة على الرجال دون النساء ، ولكن حزب التحرير يرى جواز تولي المرأة مناصب السلطة التشريعية كأن تكون نائبة وكذلك تولي القضاء عدا أن تكون في محكمة المظالم التي يعتبرها الحزب من جنس الحكم[١١٧] .

وتقف التيارات السلفية معارضة لتولي المرأة المناصب العامة فالتيارات السلفية لا تجيز تولي المرأة القضاء أو دخول السلطة التنفيذية أو أن تكون في السلطة التشريعية. ونجد حركات أخرى تؤيد الشيخ الغزالي فنجد أن الشيخ الغنوشي زعيم حزب النهضة التونسي يقول « إنه ليس هناك في الإسلام ما يقطع بمنع المرأة من الولايات العامة قضاء أو إمارة ، وحتى على فرض ذهابنا إلى منعها من الولاية العامة (رئاسة الدولة) ، فبأي مستمسك يستمسك غاصبوا حقها المشاركة في إدارة الشؤون العامة في كل المستويات ؟»[١١٨] .

لقد ذهبت معظم الحركات الإسلامية إلى مشاركة المرأة السياسية في حزب جبهة العمل الإسلامي في الأردن وحزب الإصلاح اليمني والجبهة القومية الإسلامية في السودان وجبهة الإنقاذ الإسلامي في الجزائر وحركة العدل والإحسان في المغرب ، ولكن معظمها لا تؤكد صراحة على جواز رئاسة الدولة سوى رأي راشد الغنوشي الذي يتفق مع الشيخ الغزالي في جواز تولي المرأة رئاسة الدولة إذا توفرت فيها الكفاءة ووصلت بطريق شرعي وهو التأييد الشعبي من خلال الوسائل الديمقراطية كالانتخاب الحر .

الخاتمة :

إن الإسلام دين ودولة ، وقد تبنى الشيخ الغزالي الدعوة لتطبيق مبادئ الإسلام واستئناف الحياة الإسلامية ، وقد انضم في شبابه إلى جماعة الإخوان المسلمين وقد سجن لمواقفه الجريئة . ولقد خاض الشيخ معارك فكرية مع أعداء الإسلام ، وقد تميزت كتاباته بالصراحة والوضوح ، ولم يتردد في إبداء رأي الإسلام في ظروف سياسية تحيط بالحركات الإسلامية ، من هجوم التيار العلماني أو تعرضه أحيانا للهجوم من قبل

التيارات الإسلامية التي تخالفه في الرأي . ولقد عرض الشيخ في كتاباته للقومية والديمقراطية ، فكان موقفه يتميز " بالوسطية " في حالة عدم مخالفة الأحكام القطعية الدلالة في الإسلام . فوقف الشيخ مع الممارسة الحزبية والتعددية في ظل مبادئ الإسلام، كما عالج قضية المرأة ووضح بأن الإسلام أعطاها حقها في الممارسة السياسية ولكنها ليست ممارسة مطلقة بل ضمن حدود وشروط محددة تراعي المصلحة العامة . وإذا كنا قد ركزنا على بعض القضايا السياسية التي أثارت ولا تزال تثير جدلا على الساحة السياسية العربية والإسلامية منذ بداية القرن العشرين كالقومية والديمقراطية ونظام الحكم والاستبداد والتبعية الاقتصادية وحقوق الإنسان وقضايا المرأة ، فإن الشيخ قد عالج في كثير من كتبه مسألة الانقلابات العسكرية التي مني بها العالم الإسلامي ، والاستبداد والدكتاتورية التي أعاقت نهوض الأمة الإسلامية والعربية .

لقد عاش الغزالي حياة حافلة بالعطاء والانفتاح العقلي كما أنه الداعية الذي تحمل هموم المسلمين في عصر يشكل فيه المسلمون ٢٠٪ من سكان الكرة الأرضية وأكثر مجموعة دينية على وجه الأرض ١٣٠٠ مليون مسلم ، إلا أن هزائم ثقيلة تنزل بهم ومؤامرات لئيمة تحاك لهم ، وظلمات كثيفة تتجه إلى مستقبلهم ، وقد عبّر الغزالي عن ذلك أروع تعبير بقوله « لا أدري لماذا يخالطني أحيانا شعور بأنني أعيش في القرن السابع أيام سقوط بغداد ووفاة الدولة العباسية أو بعد ذلك بقرنين أيام سقوط غرناطة واختفاء الإسلام من الأندلس »[١١٩] .

إن التراث الفكري والسياسي الذي تركه الغزالي يشكل ثروة هامة للدعاة والباحثين في الحركة الإسلامية وأن أسلوبه في الدعوة يعتبر مدرسة هامة ، كانت بلا شك أحد أعمدة الصحوة الإسلامية التي يعيشها العالم الإسلامي ، وإن حركات التطرف والعنف السياسي ما كان لها أن تظهر على الساحة العربية الإسلامية لو سمح للشيخ الغزالي وأمثاله من رجال الحركة الإصلاحية المعتدلة في ممارسة دعوتهم بكل حرية واتبعت بعض الدول نصائحهم في معاملة ومعالجة الدعوة والدعاة من الحركات السياسية الإسلامية .

الهوامش

١- محمد عمارة " الشيخ الغزالي : مجدد العصر الذي نعيشه " التصوف الإسلامي ، السنة ١٨ عدد (١١) ، (أبريل ١٩٩٦) ص ١٥ ، ويقول جعفر عبد السلام ، نائب رئيس جامعة الأزهر " أقول .. إن الشيخ الغزالي ينطبق عليه حديث رسول الله ص " يبعث على أمتي على رأس كل مئة سنة من يجدد لها إيمانها " ، نفس المصدر ، ص ١٩ .

٢- عبد الحميد البطريق ، التيارات السياسية المعاصرة ١٨١٥ - ١٩٦٠ ، (بيروت : دار النهضة العربية ١٩٧٤) ص ص ٣٢ - ٤١ .

٣- Berwda, J". Palmerston "Launches Young Turks to Permanently Control Middle East" Executive Intelligence Review, (April 1994), PP. 33-35.

٤- Antonius, G. The Arab Awakening, (London: 1938), P.43.

ويرى زين زين بأن القومية العربية جاءت كرد فعل على جمعية الاتحاد والترقي وسياسة التتري، انظر ، زين زين ، نشوء القومية العربية مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية التركية ، (بيروت : دار النهار للنشر ، ١٩٧١) .

٥- الغزالي ، حقيقة القومية العربية وأسطورة البعث العربي ، الطبعة الثالثة (القاهرة : دار الكتب الحديثة ١٩٧٧) ص ١٠٥ .

٦- محمد الغزالي ، مائة سؤال عن الإسلام ، الطبعة الرابعة ، (القاهرة : دار ثابت للنشر والتوزيع ١٩٨٩) ص ٣٣٤ .

٧- نفس المصدر ، ص ٣٨٤ .

٨- منيف الرزاز " الجذور التاريخية للقومية العربية " آفاق عربية (بغداد) السنة الثالثة العدد ١ (آذار ١٩٧٨) ص ٢- ٥ ، ص ٥ .

٩- خزعل الماجدي " رسالة العرب إلى العالم عبر التاريخ " آفاق عربية (بغداد) السنة الخامسة عدد ٣ تشرين ثاني ١٩٧٩ ، ص ص١٤ - ٤٥ .

١٠- صفوان قدسي " غياب الفكر القومي " المعرفة (دمشق) العدد ١٢٧ (تموز - يوليو

١٩٧٣) ص ص ٢٢ - ٣١ .

١١- نفس المصدر .

١٢- تقي الدين النبهاني ، نظام الإسلام ، (القدس : د.د.ن ١٩٥٣) ، ص ٢١ .

١٣- الغزالي ، حقيقة القومية العربية ، ص ٢٥ .

١٤- الغزالي ، مائة سؤال ، ص ٣٣٤ .

١٥- الغزالي ، السابق ، ص ٣٣٥ .

١٦- أحمد البرصان ، " إسرائيل وبلقنة العالم العربي " فلسطين المسلمة ، السنة السادسة عشر ، العدد الخامس ، (مايو ١٩٩٨) ، ص ص ٧٧ - ٧٩ .

١٧- الغزالي : حقيقة القومية العربية ، ص ١١ .

١٨- نفس المصدر السابق ، ص ١٢ .

١٩- محمد الغزالي ، علل وأدوية : دراسات في أمراض أمتنا ووسائل الإستشفاء منها مع تصحيح لما وجه في التاريخ الإسلامي من أخطاء ، الطبعة الثانية ، (القاهرة : دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع د.ت) .

٢٠- الغزالي ، حقيقة القومية العربية ، ص ١٢٥ .

٢١- نفس المصدر السابق ، ص ١١٣ .

٢٢- الغزالي ، الإسلام في وجه الزحف الأحمر ، (القاهرة : دار الكتب الإسلامية ، ١٩٦٦) ص ١٤٠ .

٢٣- حول التعددية السياسية والحزبية عند التيارات الإسلامية ، انظر د. عبد الخبير محمود عطا "الحركة الإسلامية وقضية التعددية السياسية " ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العددان ٥ ، ٦ ، (نيسان أبريل ١٩٩٢) ، ص ص ١٠٣ - ١٢٨ .

٢٤- الغزالي ، علل وأدوية ، ص ٢١٢ .

٢٥- نفس المصدر السابق ، ص ١٨٩ .

٢٦- نفس المصدر السابق .

٢٧- نفس المصدر السابق .

٢٨- نفس المصدر السابق .

٢٩- صفي الدين المباركفوري ، الأحزاب السياسية في الإسلام ، (القاهرة : رابطة الجامعات الإسلامية ١٩٨٧٧٧) ص ٣٤ .

٣٠- نفس المصدر السابق ، ص ٣٥ .

٣١- حزب التحرير ، التكتل الحزبي (دون دار نشر ، د.ت.ن) ص ٢٢ ، ٢٣ .

٣٢- نفس المصدر السابق ، ص ٢٣ .

٣٣- عبد اللطيف عربيات " معالم التجديد في الحركة الإسلامية " الدستور (١٩٩٧/١٢/٣) ، ص ١٥ .

٣٤- عبد الخبير محمود عطا ، ١٩٩٢ ، مصدر سبق ذكره .

٣٥- راشد الغنوشي ، الحريات العامة في الإسلام ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٣) ، ص ٣٣٩ .

٣٦- نفس المصدر السابق ، ص ٢٧٥ .

٣٧- نفس المصدر السابق ، ص ٣٨١ .

٣٨- أنور سلطان ، النظم السياسية ، الطبعة الأولى ، (مطبعة وراقة هزاز ، فاس ، ١٩٧٧) ، ص ص ١٥-٢٥ ، ص ص ٢٢٢ - ٢٣٠ وكذلك انظر إمام عبد الفتاح إمام ، الطاغية ، دراسة فلسفية لصور الاستبداد السياسي ، عالم المعرفة ، عدد ١٨٣ (المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، مارس ١٩٩٤) ، ص ص ١٨٥ - ٢٥٦ .

٣٩- نفس المصدر السابق .

٤٠- حول الخلافات الديمقراطية ، انظر الفاتح عبد الله عبد السلام " الحرية العامة في الدولة الإسلامية: مراجعة " إسلامية المعرفة السنة الأولى ، العدد الثاني ، سبتمبر ١٩٩٥ ، ص ص ١٦٣ - ١٧٣ وانظر أيضاً أحمد محمود صبحي ، النظريات السياسية لدى الفرق الإسلامية ، مصدر سبق ذكره .

٤١- الغزالي ، الإسلام في وجه الزحف الأحمر ، ص ١٤٧ ، ١٤٨ .

٤٢- نفس المصدر السابق ، ص ١٥٠ .

٤٣- الغزالي ، الإسلام والاستبداد السياسي ، الطبعة الثالثة (القاهرة : دار الكتب الإسلامية ١٩٨٤) ، ص ١٦٢ .

٤٤- الإسلام والإستبداد السياسي ، ص ٥٤ .

٤٥- المصدر السابق ، ص ٥٥ .

٤٦- محمد الغزالي ، دستور الوحدة الثقافية بين المسلمين ، الطبعة الثانية ، (الكويت : دار القلم ١٩٨٣) ، ص ١٧٠ .

٤٧- نفس المصدر السابق .

٤٨- نفس المصدر السابق ، ص ١٩٢ .

٤٩- نفس المصدر .

٥٠- الغزالي ، دستور الوحدة الثقافية ، ص ١٩٣ .

٥١- نفس المصدر السابق ، ص ١٧٠ .

٥٢- نفس المصدر السابق ، ص ١٢٥ .

٥٣- نفس المصدر السابق ، ص ٤٥ .

٥٤- الغزالي ، دستور الوحدة الثقافية ، ص ١٨٧ .

٥٥- الغزالي ، حقيقة القومية العربية ، ص ٢٣٧ .

٥٦- نفس المصدر السابق ، ص ٢٤٢ .

٥٧- عبد اللطيف عربيات ١٩٩٧ ، مصدر سبق ذكره .

٥٨- نفس المصدر السابق .

٥٩- راشد الغنوشي ١٩٩٣ ، ص ٣٣٩ ، مصدر سبق ذكره .

٦٠- حسن الترابي " مقابلة صحفية " القدس العربي (٢/٥/٢٠٠٠) ، ص ١٣ .

٦١- علي فخرو " الديمقراطية في البلدان العربية " ، المستقبل العربي ، (أكتوبر ١٩٩٨) ، ص ص ٨١ - ٨٥

٦٢- تركي الحمد ، دراسات أيديولوجية في الحالة العربية ، (بيروت : دار الطليعة ١٩٩٢) ص٩٢.

٦٣- نفس المصدر السابق ، ص ص ٨٠ - ٩٩ .

٦٤- د. يوسف القرضاوي " الغزالي رجل الدعوة " ، ورقة بحث قدمت إلى ندوة العطاء الفكري للشيخ الغزالي ، (المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، عمان ، ٢٠ حزيران ١٩٩٦) ، ص ٣ .

٦٥- محمد الغزالي ، تأملات الدين والحياة ، (دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع ، القاهرة ١٩٩٠) ، ص ٢٢ .

٦٦- الغزالي ، تأملات ، ص ٢٣ .

٦٧- المرجع السابق ، ص ٢٤ .

٦٨- المرجع السابق ، ص ٣٥ .

٦٩- الغزالي ، حقيقة القومية العربية ، ص ٢٥٦ .

٧٠- حول موقفه من الثورة العربية ، انظر كتابه حقيقة القومية العربية ، ص ص ٢٥٥ - ٢٦٥ .

٧١- حول الفرق الإسلامية والخلافة ، انظر أحمد محمد صبحي " النظريات السياسية لدى الفروق الإسلامية " ، عالم الفكر ، مجلد ٢٢ ، (أكتوبر ١٩٩٣) ، ص ١٣٤ ، ١٧٥ .

٧٢- محمد الغزالي ، سر تأخر العرب والمسلمين ، (القاهرة : دار الريان للتراث ١٩٨٧) ، ص٣٦ .

٧٣- الغزالي ، مائة سؤال ، ص ٢٦٨ .

٧٤- الغزالي ، تأملات ، ص ١٢٧ .

٧٥- حول العلاقة بين التبعية والاستعمار والتخلف ، انظر : عصام الخفاجي (محرر) التبعية في عالم متغير (دمشق : مؤسسة عبيال للدراسات والنشر ، ١٩٩٢) .

٧٦- الغزالي ، دستور الوحدة الثقافية ، ص ٩٠ .

٧٧- نفس المصدر السابق ، ص ٩٧ .

٧٨- نقلا عن نعمات أحمد فؤاد " الإمام الغزالي : حين يكون علم الدين علامة العصر " ، اللواء ١٩٩٦/٤/٢٤م .

٧٩- د. أحمد البرصان " العمالة الآسيوية والعربية والأمن القومي العربي " السياسة الدولية " عدد ١٢٦ أكتوبر ١٩٩٦ ، ص ص ٢٦ - ٤٥ .

٨٠- انظر المقابلة مع مدير الاستخبارات العسكرية الباكستانية السابق حميد غول في " الوسط " العدد ٢٢١ ، ١٩٩٦/٤/٢٢ ، ص ص ٣٠ - ٣٥ . وكذلك د. أحمد البرصان " الهند وأمن الخليج العربي " ، (الدستور - ٦ مايو ١٩٩٦) .

٨١- الغزالي ، دستور الوحدة الثقافية ، ص ٩٧ .

٨٢- نفس المصدر السابق ، ص ١١ .

٨٣- نفس المصدر السابق ، ص ١٢٦ .

٨٤- نقلا عن كتاب الغزالي ، دستور الوحدة الثقافية ، ص ٩٣ .

٨٥- نفس المصدر السابق ، ص ٩٢ .

٨٦- نفس المصدر السابق ، ص ٨٣ .

٨٧- الغزالي ، دستور الوحدة الثقافية ، ص ص ١٣٣ - ١٣٥ .

٨٨- نفس المصدر السابق ، ص ١٨٧ .

٨٩- محمد عوض محمد " حقوق الإنسان بين النظرية والتطبيق " ، عالم الفكر ، المجلد الأول ، العدد الرابع (يناير - مارس ١٩٧١) ص ص ٨١ - ١٠٤ .

٩٠- ديفيد فورسايت ، حقوق الإنسان والسياسة الدولية ، ترجمة محمد مصطفى غنيم (القاهرة : الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ١٩٩٣) ص ص ١٣٣ - ١٥٨ .

٩١- الغزالي ، حقيقة القومية العربية ، ص ٢٦٥ .

٩٢- نعمات أحمد فؤاد ، ١٩٩٦ ، مصدر سبق ذكره .

٩٣- نفس المصدر السابق .

٩٤- محمد الغزالي ، حقوق الإنسان بين تعاليم الإسلام وإعلان الأمم المتحدة ، الطبعة الأولى (الإسكندرية : دار الدعوة للطباعة والنشر والتوزيع ١٩٩٣) ص ٣٨ ، ٣٩ .

٩٥- نفس المصدر السابق ، ص ٥٦ .

٩٦- عثمان خليل عثمان " تطور مفهوم حقوق الإنسان " عالم الفكر ، المجلد الأول العدد الرابع (يناير - مارس ١٩٧١) ص ١١ ، ٣٨ ، ٤٣ .

٩٧- الغزالي ، حقوق الإنسان ١٩٩٣ ، ٩٧ .

٩٨- عثمان خليل عثمان ، ١٩٧١ ، ص ٤٠ .

٩٩- الغزالي ، حقوق الإنسان ١٩٩٣ ، ص ص ٩١ - ٩٤ .

١٠٠- عثمان خليل عثمان ، ١٩٧١ ، ص ٣٨ .

١٠١- الغزالي ، حقوق الإنسان ، ١٩٩٣ ، ص ١١٢ .

١٠٢- نفس المصدر السابق ، ص ١١٢ ، ١١٣ .

١٠٣- زكريا البري " الإسلام وحقوق الإنسان (حق الحرية) " عالم الفكر ، المجلد الأول ، العدد الرابع (يناير - مارس ١٩٧١) ص ص ١٠٥ - ١٢٤ .

١٠٤- ديفيد فورسايت ، حقوق الإنسان والسياسة الدولية ، ١٩٩٣ ، ص ص ١٣٣ - ١٨٥ مصدر سابق .

١٠٥- Kirkpatrick, J"Dictatorships and double Standard" Commentary, (November 1979). PP. 34 - 45.

١٠٦- نوال السعداوي " نحو إنشاء حركة نسائية واحدة " قضايا عربية ، السنة السادسة ، العدد السادس (أكتوبر ١٩٧٩) ص ص ٥ - ١٢ .

١٠٧- محمد الغزالي ، قضايا المرأة بين التقاليد الراكدة والوافدة ، الطبعة الثالثة (القاهرة : دار الشروق ١٩٩١) ص ص ٦ - ١٠ .

١٠٨- الغزالي ، دستور الوحدة الثقافية ، ص ١٦٤ .

١٠٩- نفس المصدر السابق ، ص ٩٩ .

١١٠- محمد الغزالي ، السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث ، الطبعة العاشرة (القاهرة : دار الشروق ١٩٩٢) ص ٥٥ ، ٥٦ .

١١١- نفس المصدر السابق ، ص ٥٨ .

١١٢- نفس المصدر السابق .

١١٣- نفس المصدر السابق ، ص ٦٠ .

١١٤- محمد الغزالي ، معركة المصحف في العالم الإسلامي ، الطبعة الثانية (القاهرة : دار الكتب الحديثة ١٩٦٤) ، ص ٣٩٩ .

١١٥- محمد الغزالي ، أزمة الشورى في المجتمعات العربية والإسلامية (القاهرة : دار الشرق الأوسط ١٩٩٠) ، ص ٤٤ .

١١٦- نفس المصدر السابق .

١١٧- تقي الدين النبهاني ، نظام الإسلام ، ١٩٥٣ ، ص ٢٦ ، ٩٩ .

١١٨- راشد الغنوشي ، ١٩٩٣ ، ص ١٣٠ ، مصدر سبق ذكره .

١١٩- نعمات أحمد فؤاد ، ١٩٩٦ ، مصدر سابق .